



أ/ منار منصور الجربوع

باحثة ماجستير بقسم المحاسبة

كليات الشرق العربي للدراسات العليا

د/ حنان محمد إسماعيل يوسف

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

وأستاذ مشارك بقسم المحاسبة - كلية الإقتصاد والعلوم

الإدارية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

د/ هشام محمد البراك

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة - كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية

أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي

ملخص البحث

تختبر هذه الدراسة أثر سلوك المدير التنفيذي (نرجسية المدير التنفيذي، ملكية المدير التنفيذي لأسهم في الشركة) على قيام المديرين التنفيذيين بإدارة الأرباح، لعينة من الشركات المساهمة السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) خلال الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٧. كما تختبر الدراسة دور آليات حوكمة الشركات (لجنة المراجعة^١، حجم مجلس الإدارة، نسبة المديرين غير التنفيذيين، إزدواجية دور المدير التنفيذي) في تقييد الاختيارات الإدارية الانتهازية للمديرين وبالتالي تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي القوائم المالية من أصحاب المصالح في الشركة.

^١ - يستخدم في مجال المراجعة لفظ مراجعة أو تدقيق كمترادفين. ولتحقيق الاتساق في البحث استخدم الباحث لفظ مراجعة وذلك فيما عدا عند تحليل دراسة معينة ورد فيها مصطلح تدقيق، وذلك حتى لا يتأثر مدلول الدراسة.

ولتحقيق الهدف من الدراسة اعتمد الباحثون على أسلوب ميلر لقياس إدارة الأرباح في الشركات محل الدراسة، وعدد من نماذج الانحدار المتعدد لتحديد العلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح، ودور حوكمة الشركات في الحد من هذه العلاقة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين نرجسية المدير التنفيذي وإدارة الأرباح، وعدم وجود علاقة معنوية بين ملكية المدير التنفيذي للأسهم وإدارة الأرباح، وأن آليات حوكمة الشركات خفضت من قدرة المديرين التنفيذيين ذوى السمات النرجسية على إدارة الأرباح، فبدخول متغيرات الحوكمة كمتغيرات معدلة في نموذج الانحدار، تحولت العلاقة ما بين نرجسية المدير التنفيذي وإدارة الأرباح من علاقة إيجابية معنوية، الى علاقة غير معنوية، مما يشير إلى أن آليات الحوكمة قيدت الاختيارات الإدارية الانتهازية للمديرين لإدارة الأرباح.

ودعت الدراسة إلى التوصية بضرورة تفعيل آليات حوكمة الشركات لدورها الفعال في الكشف عن حالات الفساد المالي والإداري في الشركات المساهمة، ومراقبة تطبيقها من قبل جميع الشركات المساهمة. وكذلك التوصية بضرورة بذل العناية المهنية من قبل مدققي الحسابات والباحثين للكشف عن الممارسات غير الأخلاقية من قبل المديرين التنفيذيين .

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، سلوك المدير التنفيذي، النرجسية، لجنة المراجعة، ازدواجية دور المدير التنفيذي. الحوكمة.

Abstract

This study examines the effect of CEO's conduct (CEO narcissistic personality and CEO shares' ownership) to engage in earning management on a sample of listed companies in the Saudi Stock Exchange (Tadawul) during the period from 2014-2017. The study also examines the role of corporate governance mechanisms (Audit Committee, Number of BOD Directors, Percentage of Non-executive directors and CEO Double-standards) in restricting administrative self-interested choices of thee CEOs leading to increasing the information content of financial statements and reducing non-consistency of information between the management and users of financial statements as stakeholders in the company.

To achieve the objectives of the study, the researchers relied on Miller's way to measure practices of earning management. The researchers also used a number of multiple regression models to investigate the relationship between the CEO conduct and earning management as well as the role of corporate governance in limiting such relationship.

The results suggested that there is a statistically significant positive relationship between the CEO narcissistic personality and earning management. Also, the results revealed that there is no significant relationship between CEO ownership of shares and earning management. The findings also suggested that corporate governance mechanisms reduced influence of CEOs having narcissistic personality on earning management. Since governance variations are applied as amen-

ded variations in regression model, the relationship between the CEO narcissistic personality and earning management changed from a significant positive relationship to non-significant. This implies that corporate governance mechanisms can restrict administrative self-interested choices of CEOs in relation to earning management.

The results of the study highlighted the significance of corporate governance due to its vital role in detecting financial and administrative corruption. The results also show the importance of monitoring the application of corporate governance mechanisms by listed companies. The researchers recommended both auditors and researchers to perform necessary exercising and professional care to detect such immoral practices of executives in general.

Key words: Earning Management, CEO's Conduct, Narcissism, Audit Committee, CEO Double-standards, Corporate Governance.

١ - مقدمة

في الآونة الأخيرة؛ تزايد اهتمام دول العالم بارتفاع معدل التلاعب بالمعلومات المحاسبية الذي يتم بالمؤسسات، ولا يرجع ذلك فقط لارتفاع عدد الحالات التي تم اكتشافها، بل أيضاً لارتفاع قيمة الأموال التي تم التلاعب بها وارتفاع عدد المؤسسات التي أصبحت ضحية عمليات التلاعب، وأبرزها أزمة شركة أنرون التي تعمل في مجال التسويق والكهرباء والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠١م وما نتج عنه من ضياع أموال أصحاب المصالح المختلفة (الحيان، ٢٠١٠).

إن تزايد التلاعب بالبيانات المحاسبية لكبرى الشركات العالمية والتي تسببت بفضائح مالية، أدت إلى اهتمام الدراسات المحاسبية، بأسباب الانهيارات المتلاحقة، والتي كشفت أن إدارة الشركات هي المسؤولة عن الأداء المالي لها، كوكيل عن الملاك، ويمكن أن تمارس هذه المسؤولية بشكل انتهازي لتحقيق مصالحها الخاصة، من خلال إدارة الأرباح (Earnings management) مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية، والإضرار بسوق الأوراق المالية. (Al-Thuneibat et al., 2016)

وعلى الرغم من أن من مسؤولية المدير التنفيذي تعزيز السلوك الأخلاقي وتشجيع الموظفين والمراجعين على الإبلاغ عن أية شكوك حول وجود أخطاء وتحريفات جوهرية، أو ممارسات لإدارة الأرباح والإبلاغ عن أي انتهاكات تتم عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في الأساليب والبدائل المحاسبية المتوفرة لتحسين المركز المالي للشركة وإدارة أرباحها بما يعظم منافع الشركة أو منافع المديرين التنفيذيين، إلا أنه قد يستغل المديرون الاختيارات المتاحة لهم في المعايير المحاسبية لتحقيق منافعهم الشخصية انتهازياً، خاصة في حالة عدم وجود آليات رقابة قوية على أداء المديرين، مما أدى إلى الاهتمام بتطبيق آليات الحوكمة لتفادي الممارسات الخاطئة من قبل إدارة الشركة، بما يؤدي إلى تقييد استخدام المديرين التنفيذيين لسلطاتهم الممنوحة لهم من قبل الملاك بشكل انتهازي، ويخفف من الآثار السلبية لإدارة الأرباح، وتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح في الشركة، وتوصيل معلومات إلى سوق الأوراق المالية تعبر بصدق وعدالة عن الأداء الحقيقي للشركة (حماد، ٢٠٠٥).

وعلى الرغم من اهتمام العديد من الدراسات بأثر الحوافز الإدارية على سلوك المديرين لإدارة الأرباح، إلا أن هذه الدراسات لم تتناول، بالقدر الكافي، أثر سلوك وخصائص والسمات الشخصية للمدير التنفيذي، بصفة عامة، ونرجسية المدير التنفيذي وامتلاكه لنسبة من أسهم الشركة، بصفة خاصة، على إدارة الأرباح، كما أن هناك ندرة في الدراسات التي اهتمت بدور آليات حوكمة الشركات في تعديل العلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح. ولذلك حاولت الدراسة الحالية استكمال الدراسات السابقة ذات العلاقة بأثر الحوافز الإدارية على إدارة الأرباح، ودور حوكمة الشركات في تعديل هذه العلاقة، بدراسة إثنين من الحوافز الإدارية متعلقة بالسمات الشخصية وسلوك المدير التنفيذي وهما؛ نرجسية المدير التنفيذي، وملكيته لأسهم في الشركة، مع اختبار أثر مجموعة من آليات الحوكمة على الحد من تلك العلاقة وتقبيدها.

٢ - مشكلة البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في دراسة والتحقق من العلاقة بين سلوك المدير التنفيذي و إدارة الأرباح والدور المعدل لآليات حوكمة الشركات في تلك العلاقة، وبناء على ذلك فإن سؤال الدراسة يتمثل في معرفة :

- ما شكل واتجاه العلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح و الدور المعدل لحوكمة الشركات في هذه العلاقة ؟

٣ - أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واختبار العلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح، والدور المعدل لحوكمة الشركات في هذه العلاقة. وعليه يتفرع من هذا الهدف الرئيسي للدراسة الأهداف الفرعية التالية :

- التعرف على مفهوم سلوك المدير التنفيذي وتحديد الدور التفاعلي الذي يلعبه مع مختلف الأطراف وذلك من خلال تشجيع مدققى الحسابات للإبلاغ عن اي انتهاكات، وعدم ممارسة أي ضغوط مهنية عليهم، من جهة، وتخفيض عدم التماثل في المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصالح في الشركة من خلال الصدق في عرض البيانات المالية، من جهة أخرى، الذي يسهم بالتالي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

- التعرف على الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، ومعرفة دوافع استخدامها والطرق والوسائل المستخدمة لاكتشافها .
- شرح الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات كمتغير معدل للعلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح، من خلال آلياتها التي تُساعد على الارتقاء بسلوك المدير التنفيذي وتحسين أدائه بما يُساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

٤ - أهمية البحث

- تتبع أهمية البحث من تصديه لموضوع هام وجدلى وهو العلاقة ما بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح ودور آليات حوكمة الشركات في الحد من تلك العلاقة، خاصة في ظل الاتجاه المتنامى بزيادة الرقابة على أداء المديرين التنفيذيين، لتخفيض عدم تماثل المعلومات، والحد من تضليل أصحاب المصالح في الشركة.
- مساهمة الدراسة في تنبيه الجهات المهنية إلى أهمية الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات كمعدل للعلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح، وضرورة تفعيل آليات حوكمة الشركات كأداة رقابية على إدارة الشركة.
- تُمثل هذه الدراسة إضافة للدراسات المحاسبية السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.
- تكمن أهمية البحث في النتائج التي ستصل إليها الدراسة عن مدى أثر سلوك المدير التنفيذي على إدارة الأرباح، والتأثير المعدل لآليات حوكمة الشركات لهذا الأثر.
- الحاجة إلى حماية المعلومات المحاسبية من الغش والتضليل والتلاعب المحاسبي نتيجة انتهازية المديرين التنفيذيين، والتأكد من جودتها من خلال تطبيق آليات حوكمة الشركات .
- تعد هذه الدراسة مدخل لتحسين سلوك المدير التنفيذي من خلال تطبيق آليات الحوكمة في الشركات المساهمة السعودية ، حيث تساهم في إلقاء الضوء على جانب نفسى للمديرين التنفيذيين لم تتعرض له الدراسات السابقة في المملكة - على حد علم الدراسة- وهو نرجسية المدير التنفيذي، مما قد يوجه الجهات المهنية والأكاديمين المسئولة إلى الاهتمام بهذا الجانب وأخذه في الاعتبار عند دراسة دوافع إدارة الأرباح في الشركات السعودية.

٥- فروض البحث

من أجل معالجة مشكلة البحث يُمكن اعتماد الفروض التالية كإجابات مبدئية للتساؤلات السابقة:

الفرض الأول للبحث

H₁: يؤثر سلوك المدير التنفيذي على إدارة الأرباح.

ويشتق منه الفرضين الفرعيين التاليين :

H_{1a}: تؤثر نرجسية المدير التنفيذي على إدارة الأرباح.

H_{1b}: تؤثر ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة على إدارة الأرباح.

الفرض الثاني للبحث

H₂: يختلف تأثير سلوك المدير التنفيذي على إدارة الأرباح باختلاف حوكمة الشركات.

٦- حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على التحقق من العلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح والدور المعدل لحوكمة الشركات في هذه العلاقة خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٧، حيث ستطبق على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية

٧- خطة البحث

لتحقيق هدف البحث، والإجابة على أسئلته، وفي ضوء حدوده، سيتم استكمالها كما يلي:

١/٧- الإطار النظري للعلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح وحوكمة الشركات من منظور محاسبي.

٢/٧- تحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة واشتقاق فروض البحث.

٣/٧- الدراسة التطبيقية.

٤/٧- نتائج اختبار فروض البحث.

٥/٧- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٧ الإطار النظري للعلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح وحوكمة الشركات من منظور محاسبي

١/١/٧ إدارة الأرباح

تعد إدارة الأرباح أسلوب من أساليب التلاعب في الحسابات لإخفاء الأداء الفعلي للشركات بغرض تحقيق مصالح شخصية، وأن القرار بإدارة الأرباح يتخذ من قبل الإدارة، بشكل متعمد وليس عن طريق الخطأ، ويترتب على إدارة الأرباح الاضرار بأصحاب المصالح في الأجل الطويل، ومن ثم سنتناول الدراسة في هذا المبحث؛ مفهوم إدارة الأرباح، ودوافع إدارة الأرباح، الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح، المنظور الأخلاقي لإدارة الأرباح، قياس إدارة الأرباح، وذلك على النحو التالي:

• مفهوم إدارة الأرباح

يتعلق مفهوم إدارة الأرباح بالتحريف المتعمد للأرباح بغرض تعظيم أو تدنية أو تمهيد أرباح الشركة عن طريق استغلال الخيارات الموجودة في المعايير المحاسبية، للوصول إلى أرقام محاسبية تختلف عن حقيقة الوضع الاقتصادي للشركة. وقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح، وعلى الرغم من ذلك لا يوجد اتفاق بين هذه الدراسات على مفهوم لإدارة الأرباح (Beneish, 2001).

وفي هذا السياق قد عرفها (السلمان؛البسام، ٢٠١٦) بأنها قيام الشركة بممارسات غير أخلاقية وذلك بالتحريف المتعمد للبيانات المحاسبية من أجل الوصول إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل كبير عما يمكن أن يكون عليه الأمر في عدم وجود هذا التحريف، ويتم ذلك من خلال التلاعب في عرض عناصر القوائم المالية، حيث تعتمد الإدارة إلى اختيار الأساليب المحاسبية التي تؤثر على الأرباح بالزيادة أو النقصان، التي تهدف بالتالي إلى التأثير على قدرة مستخدمى القوائم المالية على إدراك حقيقة الأداء المالي للمنشأة .

كما عرفها (Belkaoui, 2004) بأنها استغلال المديرين التنفيذيين للمرونة الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية والتي تسمح بالتأثير على الأرباح سواء بتضخيم الأرباح أو تخفيضها ، كما أن هذه المرونة تسمح للمديرين بأن يتحكموا في توقيت وقوع الأحداث المالية من خلال تغيير السياسات المحاسبية المستخدمة، والقيام باختيار السياسات المحاسبية الملائمة التي تستطيع من خلالها تحقيق مستوى الدخل المرغوب به.

مما سبق يمكن التوصل إلى مفهوم لإدارة الأرباح، وهو إرتباط إدارة الأرباح بالتحريف المتعمد للأرباح بغرض تعظيم/ تخفيض أرباح الشركة عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في المعايير المحاسبية وذلك بتحقيق أرقام محاسبية تختلف عما يمكن أن يكون عليه في غياب هذا التحريف، وذلك بهدف التأثير على مستخدمي القوائم المالية، وتحقيق منافع شخصية للإدارة .

• دوافع إدارة الأرباح

يرى (علي، ٢٠١٩) أنه يوجد عدة دوافع لإدارة الأرباح منها ما يتعلق برغبة الإدارة بتحقيق منافع شخصية Opportunist ويتأتى ذلك عند تحقيق منافع ذاتية تخص الإدارة ويكون لإدارة الأرباح تأثيراً جوهرياً على المركز الحقيقي للمنشأة، إذ أن للإدارة دائماً حافزاً قوياً للتأثير على البيانات المالية بما يحقق مصالحها، ويعد من أهم الدوافع الذاتية للإدارة؛ أسعار الأسهم التي يتم إصدارها في أسواق رأس المال، المحافظة على سمعة المديرين التنفيذيين بتعزيز صورتهم الذاتية، و الاحتفاظ بمناصبهم الوظيفية (الهباش، ٢٠١٢).

كما أن هناك حافزاً آخر يدفع المديرين إلى إدارة الأرباح وهو حافز المكافآت وذلك عندما ترتبط مكافآت المديرين وتحسين أوضاعهم الوظيفية بالأرباح المحققة. وكذلك الحوافز التعاقدية، وعدم مخالفة الشروط التعاقدية التي قد يعرض مخالفتها الشركة لمجموعة من الغرامات والعقوبات (كسار؛ أومري، ٢٠١٨).

أما الدافع الثاني فيتعلق بكفاءة الشركة Efficiency عن طريق إظهار دخل الشركة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة، بما يضمن بقاء واستمرار الشركة في سوق المنافسة. ويعتبر هذا الدافع سلاحاً ذو حدين إذ من جهة قد يحوز على ثقة المساهمين إذا كان في حدود المرونة في المبادئ المحاسبية المتعارف عليها غير أنه من جهة ثانية إذا ما لجأت الإدارة إلى استخدام إدارة الأرباح لأغراض شخصية فإن ذلك يكون اثره سلبي على الشركة (البارودي، ٢٠٠٢) ، ويظهر ذلك عندما تواجه الشركة سنة مالية سيئة، فتقوم بتحميل نفس السنة مبالغ كبيرة من المصروفات غير العادية بهدف تحقيق أرباح كبيرة في السنوات القادمة وهو ما يعرف بالاعتراف بخسائر Taking Bath وتلجأ الشركات إلى هذه الاستراتيجية في حالات معينة، ولاسيما في حالات الكساد المالية، فتستغل الشركة هذه الفرصة للتخلص من بعض المصاريف من خلال تحميلها وتعظيم خسارتها في السنة الحالية، وخاصة عندما تكون الشركة في وضع سيئ، ولم تحقق مستوى الأرباح المتوقعة من المحللين الماليين، فتتخذ

قرارات بتأجيل الاعتراف ببعض الإيرادات، وتحميل السنة الحالية بمصاريف مستقبلية (Beneish , 2001) .

وفى نفس السياق يرى (Aya & Sunder ,2003) بأن المديرين التنفيذيين يلجؤون إلى ممارسة إدارة الأرباح وذلك من أجل تعظيم سعر سهم الشركة السوقي ومن ثم تعظيم المكافآت والعلاوات التي يحصلون عليها، ويرى (Reitenga & Teamy,2003) بأن ممارسة المديرين التنفيذيين لإدارة الأرباح تتم في نطاق سعيهم لتحقيق مصالحهم الشخصية والحفاظ على مناصبهم في الشركة فأحد أهدافهم هو زيادة سيطرتهم عن طريق زيادة حجم الشركة التي يديرونها وبذلك يعظمون ثروتهم عن طريق تعظيم الأرباح وزيادة العمولة السنوية التي يتقاضونها أو تعظيم قيمة مكافآت نهاية الخدمة المستحقة لهم عند انتهاء أو إنهاء عقودهم مع الشركة أو حتى في الحالات التي يطمحون فيها إلى اكتساب العضوية في مجلس الإدارة.

• الأساليب المستخدمة في إدارة الأرباح

تتخذ الإدارة من بين البدائل والطرق المحاسبية ما يعظم منفعتها مستغلة في ذلك ما تسمح به المرونة في السياسات المحاسبية والتي تؤثر على الأرباح أما بتخفيضها أو تضخيمها، كما أن استخدام تلك الطرق والأساليب والتي تحركه دوافع إدارية انتهازية تختلف طبقاً لاختلاف حجم وطبيعة المنشأة وطبيعة العلاقة بين المديرين التنفيذيين والمساهمين ، ومن هذه الأساليب ما يلي :-

١. الاعتراف بإيرادات الفترة أو بخسائر الفترة

وهو المبالغة في الإيرادات أو تضخيم النفقات خلال الفترة الحالية، وذلك بنقلها من الفترة الزمنية المستقبلية إلى الفترة الحالية، ويعد هذا إخلالاً بمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات الذي يتطلب تحميل إيرادات الفترة الجارية فقط بالمصروفات التي تخصها واستبعاد جميع الإيرادات والمصروفات التي تخص فترات أخرى لاحقة، وتلجأ الإدارة إلى مثل هذه الإجراءات لتعظيم أرباحها خلال فترة معينة مما يظهر أداء الشركة بغير حقيقته، كما قد تلجأ لتضخيم نفقاتها عندما تستلم إدارة الشركة مهامها من إدارة سابقة، بقصد إظهار خسائر وهمية تحملها للإدارة السابقة، لتجنّب آثارها الإيجابية في الفترات اللاحقة (التميمي، الساعدي، ٢٠١٥).

٢. الاحتياطات المؤقتة

لا يمكن معرفة الأحداث المستقبلية على وجه الدقة فدائماً هناك شك يحيط بعمليات التقدير فيما يخص المصروفات ومن هنا يجب على الإدارة اختيار تقديراً واحداً لكن تكمن المشكلة في عملية الاختيار بإنها تتيح الفرصة لإدارة الأرباح، لاسيما عندما تختار الإدارة تقديراً في حده الأعلى لتقدير المصروفات حيث تكون النتيجة تسجيل مصروفات أكبر في السنة الحالية مما لو اختارت الحد الأدنى لتقدير المصروفات، وبالتالي يكون من الممكن تسجيل مصروفات أقل في المدة التالية، وبهذا تخلق الإدارة ما يعرف بالاحتياطات المؤقتة Cookie Jar reserve ، يمكن استخدامها لاحقاً لتعزيز إيرادات الشركات وهنا تعمل الشركات على تخفيض الأرباح المتحققة، عندما تتجاوز هذه الأرباح ما كان متوقفاً منها، وتدخر الشركات جزءاً من هذه الأرباح الفائضة للمستقبل عندما تكون الأرباح المستقبلية أقل من المستوى المطلوب تحقيقه (Rahman et al.,2012).

٣. التلاعب بالسياسات المحاسبية

يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب شيوعاً نظراً لإن الإدارة تلجأ إلى التغيير في بعض السياسات المحاسبية من أجل ممارسة إدارة الأرباح حيث تقتضي خاصية الثبات تطبيق نفس السياسات والاجراءات المحاسبية من سنة لأخرى، إذ يؤثر تغيير السياسات المحاسبية من فترة لأخرى على توقيت وقيم الإيرادات والمصروفات التي يتم الاعتراف بها خلال الفترة المحاسبية وبالتالي على أرباح تلك الفترة، ومن الأمثلة تغيير طرق تقييم المخزون، أو تغيير طرق الاستهلاك و ذلك في إطار ما يعرف بإجراءات إدارة الأرباح (مطر، ٢٠١٠).

٤. تمهيد الدخل و تخفيضه

تستهدف الإدارة من تمهيد الدخل عدم وجود تقلبات جوهرية في الأرباح التي يتم الإفصاح عنها سنوياً، بما يقدم إشارة لأصحاب المصالح بانخفاض المخاطر التي تتعرض لها الشركة وقدرتها على الاستمرار مع مرور الزمن، وبالتالي ينتج عنه ارتفاع في أسعار أسهمها وانخفاض التكاليف ومن ثم زيادة اقبال المستثمرين على الاستثمار في الشركة، وذلك من خلال تغطية السنوات الأقل ربحاً بالسنوات الأكثر ربحاً وبذلك يتم الحفاظ على استقرار وثبات صافي الدخل بالتأثير على توقيت حدوثه (الجهماني، ٢٠٠١).

كذلك قد تقوم الشركات - غالباً- بتخفيض الدخل لتجنب التكاليف السياسية، وضرائب الدخل أثناء زيادة الأرباح. ومن السياسات التي يمكن أن تستخدمها الإدارة لتخفيض الدخل، هي الشطب السريع للموجودات الرأسمالية والموجودات غير الملموسة والتي من المفترض اثباتها كأصل ضمن الأصول غير الملموسة في قائمة المركز المالي، كما قد يتم تحميل مصاريف الإعلان ونفقات البحث والتطوير فوراً على حساب الدخل للسنة التي حدثت فيها وبذلك يتم تجنب المصاريف المستقبلية الممثلة بنفقات البحث والتطوير، في حين أن جزءاً كبيراً منه ينبغي أن يصنف شهرة محل، يتم إطفائها بتحميلها على السنوات المالية المستقبلية (الهباش، الغامدي، ٢٠١٣).

• المنظور الأخلاقي وإدارة الأرباح

إن الجوهر الأساسي للمدخل الأخلاقي يشمل مفاهيم العدالة والإنصاف والحقيقة، فالعدالة تعني المساواة في المعالجات المحاسبية لكل الأطراف ذات العلاقة بالقوائم المالية، والحقيقة تعني أن البيانات المالية حقيقية وبدون تضليل، أما الإنصاف هو عدم التحيز عند إعداد القوائم المالية لطرف دون آخر.

إن المفهوم الأخلاقي لإدارة الأرباح هو موضع خلاف كبير يعتمد على ما إذا كانت إدارة الأرباح ممارسة أخلاقية أو غير أخلاقية وموضع الخلاف هنا في تحديد مدى تعمد المديرين في تضليل أصحاب المصالح المختلفة (GAA & Dunmmore, 2007). وفي هذا السياق أشارت دراسة (الشبيب؛ العديم، ٢٠١٩) أن التسامح بإضفاء الصفة القانونية عند استخدام إدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة المتوفرة في البدائل المحاسبية عند إنتاج البيانات المحاسبية يؤدي إلى تحقيق مصلحة طرف معين ألا وهو مصلحة الإدارة مع تغييب مصلحة الأطراف المختلفة فبذلك تعد ممارسة غير أخلاقية تستخدمها الإدارة من أجل تحقيق أهداف شخصية، فعندما تقوم الإدارة بذلك فهي تتعمد الإخلال بمبدأ الإفصاح والشفافية وبالتالي تؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية.

كما تعد إدارة الأرباح محاولة من الإدارة للتلاعب بالمعلومات المحاسبية بصفة متعمدة بقصد التأثير سلباً أو إيجاباً على صافي ربح الشركة، وفي هذه الحالة تكون غير عادلة للمستخدمين حيث تتضمن ممارسة غير عادلة من قبل الإدارة، إلا أن (Raigopal & Gr- aham, 2005) أوضح أنه تعد إدارة الأرباح سلوكاً قانونياً مشروعاً وإن تعارض مع المدخل الأخلاقي حيث يركز على تحقيق مصلحة الشركة أو مصلحة المديرين إلا أنه قد يضر

بمستخدمي البيانات المالية من خلال زيادة عدم تماثل المعلومات، كما يرى (آل حسن، ٢٠١٨) أن الشركات قد تلجأ لمثل تلك الممارسات بغرض إرضاء مساهميها أو للحد من هبوط أسعار أسهمها المتداولة في السوق المالي أو لتلافي عملية التصفية الجبرية التي تهددها بسبب تدني أرباحها التشغيلية والتي قد تسبب أضراراً اجتماعية تتمثل بالتكاليف الاجتماعية الناتجة عن حماية المجتمع من سلوك الإدارة الانتهازي والمتمثلة في إلزام الشركات بمراجعة قوائمها المالية، وكذلك قيام مجلس الإدارة بالعديد من الأنشطة بغرض الحد من هذا السلوك، كذلك التكاليف الاجتماعية المتمثلة في وضع نظم قانونية أو إنشاء مؤسسات لحماية المستثمر.

• قياس إدارة الأرباح

تعددت أساليب قياس إدارة الأرباح التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة ومن هذه المقاييس ما يلي:

١. نماذج الاستحقاقات

يعد مدخل الاستحقاقات من أكثر المداخل شيوعاً واستخداماً من قبل الباحثين لقياس إدارة الأرباح ويرجع السبب في ذلك أن الاستحقاقات الاختيارية تعتمد على الأحكام الشخصية للمديرين، وفي هذا السياق توصلت دراسة (الهباش، ٢٠١٢) إلى أن بعض الشركات التي تعاني من ضائقة مالية تستخدم الاستحقاقات الاختيارية التي تزيد الدخل، كما أنها في بعض الحالات تستخدم الاستحقاقات الاختيارية لتخفيض الدخل، وتنقسم نماذج الاستحقاقات إلى نوعين من النماذج؛ نماذج إجمالي الاستحقاقات ومنها؛ نموذج المركز المالي والتدفق النقدي، نموذج Dechow, Sloan, & Sweeney، ونماذج تتعلق بالاستحقاقات الاختيارية ومنها؛ نموذج De Angelo، نموذج Healy، نموذج Jones، نموذج Jones المعدل.

٢. نسبة ميلر

تقوم المقاييس الخاصة بالنماذج السابق عرضها على حساب الاستحقاق الإجمالي وتقسيمه إلى استحقاق إجباري واختياري، مما يتسبب بحدوث أخطاء في الحساب وذلك بسبب صعوبة الفصل ما بين ما يعتبر استحقاق اختياري وما يعتبر استحقاق إجباري، الأمر الذي دفع Miller إلى تقديم نموذج يقوم عن أساس الاستحقاق قصير الأجل وهو ما يعرف باستحقاق رأس المال العامل، ويتم حساب نسبة ميلر على أساس حساب النسبة بين التغير في رأس المال العامل بوصفه عنصر خاضع للتلاعب من قبل الإدارة وصافي التدفق من الأنشطة التشغيلية

بوصفه المقياس الذي لا يتأثر بالاستحقاق وبالتالي أقل عرضة لإدارة الأرباح، حيث يقوم المقياس على فرضيتين، الأولى في حالة عدم وجود إدارة الأرباح فإن القيمة تساوي صفر، أما الثانية في حالة وجود إدارة الأرباح فإن القيمة سوف تختلف عن الصفر سلباً أو إيجاباً (Miller,2009). وسيعتمد الباحثون في الدراسة الحالية على نسبة ميلر كمقياس بديل لإدارة الأرباح.

٢/١/٧ سلوك المدير التنفيذي وعلاقته بإدارة الأرباح

١/٢ / ١/٧ نرجسية المدير التنفيذي

• مفهوم نرجسية المدير التنفيذي

أن أحد أسباب لجوء المديرين إلى ارتكاب سلوك غير أخلاقي هو تحقيق مصالح وأهداف شخصية (Duchon & Drake,2009) حيث يقومون باستمرار بأفعال أو إجراءات لتحسين صورتهم الذاتية والحفاظ على صورة مثالية دائماً لأنفسهم (Campbell & Foster,2007)، ويمنح المديرين التنفيذيين النرجسيين أنفسهم بدائل تعويضية كبيرة (O'Reilly III et al., 2014).

وقد أشارت بعض الدراسات في علم النفس إلى أنه عندما تواجه الشركات أزمة مالية، فإن النرجسية يمكن أن تكون سمة مرغوبة في الفرد، حيث تمكن المدير التنفيذي من اتخاذ المخاطر والقرارات اللازمة للشركة لاسترداد السمعة (Perez, 2017)، إلا وأنه بمرور الوقت، يترجم الشعور النرجسي المتضخم لقيمة الذات إلى نظرة مشوهة لقدراته الخاصة، وجاذبيته المتأصلة، تقوده إلى الرغبة في التلاعب والتأثير على إدراك الآخرين (Chatterjee & Ha-mbrick, 2007).

ويقال إن الفرد الذي يعاني من اضطراب الشخصية النرجسية، عندما يظهر نمطاً واسعاً من العظمة (في الخيال أو السلوك)، والحاجة إلى الإعجاب، وعدم التعاطف (American Ps-ychiatric Association, 2013).

ووفقاً للمعايير التشخيصية (APA)، يمتلك الأفراد النرجسيين إحساساً مبالغاً للأهمية الذاتية، مما يجعلهم يشددون على قدراتهم وإنجازاتهم كما أن الشخصية النرجسية تظهر استعداداً لاتخاذ إجراءات فخمة ومرئية للغاية بحيث تتلقى الإعجاب المستمر من الآخرين، حتى وإن كان على غير الحقيقة.

والنرجسيون لديهم شعور عالي بالغرور، ويتطلبوا باستمرار الثناء عليهم من قبل الآخرين من الأطراف الخارجية في شكل التملق والإعجاب (موسى، جاسم ، ٢٠١٦).

لا تستطيع المنظمات التي يديرها أطراف نرجسية متطرفة التصرف بطريقة أخلاقية لأنها تفتقر إلى الهوية الأخلاقية، في حين أن هذه المنظمات ليست بالضرورة غير أخلاقية عن قصد، فالمنظمات التي يديرها مدير نرجسى تأخذ السمة النرجسية، فتصبح معتدة بنفسها وتستخدم إحساساً بالاستحقاق، وتعظيم الذات، وإنكار أهمية الآخرين، وتقديم تبريرات لتبرير أي شيء تفعله، كما قد تضع المنظمات النرجسية المتطرفة برامج أخلاقية رسمية، لكن مثل هذه البرامج لن يكون لها تأثير يذكر على السلوك (Duchon & Drake, 2009).

وقد أشارت بعض الدراسات، أن المديرين النرجسيين يحصلوا على تعويضات أعلى من نظرائهم غير النرجسيين، مما يجعل هؤلاء المديرين لديهم حافز أعلى لإدارة أرباح الشركة، فمن جهة لن يحتمل المدير التنفيذي لقاء اللوم عليه حالة انخفاض مستوى أداء الشركة، ومن جهة أخرى سيحاول تعظيم دخل الشركة لتعظيم مكافأته، أو التلاعب بالتخفيض لتجنب التدخلات السياسية التي تحد وتكون في مواجهة نرجسيته(O'Reilly III et al., 2014).

مما سبق يتضح، أن التعويضات التي تقدم حوافز إلى الإدارة لصنع القرارات التي تخدم مصالح المساهمين على أفضل وجه و تخفف من بعض مشاكل الوكالة بين المديرين التنفيذيين و المساهمين، قد أظهرت مخاوف بين الباحثين أنها قد تؤدي بالمديرين التنفيذيين للتلاعب بالمعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب شخصية، مما يجعل المساهمين يقومون برفع دعاوى تتعلق بقيام الإدارة بالتلاعب بالأرباح (Armstrong et al., 2010)، وفي هذا السياق، عرفت دراسة (Campbell & Foster, 2007) نرجسية المدير التنفيذي على أنها سمة شخصية ترتبط بمفهوم مبالغ ومتضخم عن الذات وأهميته وكذلك انعدام أو نقص فيما يخص العلاقات المتبادلة مع الآخرين، أي أنه الشعور بالفخر والعظمة المبالغ فيه، كما أشارت الدراسة أنه يلاحظ على الأشخاص النرجسيين أثناء حديثهم تداول وتكرار كلمات أنا، ياء المتكلم وغيرها من الضمائر الشخصية المفردة لذا نجدهم يتكلمون عن أنفسهم وعن صورتهم الإيجابية، فاستعمالهم لهذه الضمائر تكون بدافع تعزيز إيجابيات النفس وجلب الانتباه ، فهي عبارة عن تعويض نقص داخلي عند هؤلاء الأشخاص (Campbell et al., 2011)

كما يعتقد كثير من الباحثين في علم النفس أن الشخصيات النرجسية لديهم شعور منخفض تجاه ذاتهم فعلى الرغم ن أنهم يببالغون بإنجازاتهم، إلا أنه ناتج عن انخفاض من احترامهم

لذاتهم، وهذا ربما يفسر لماذا يكون هؤلاء مشغولون بما يفكر به الآخرون عنهم، ويكونون مشغولون بآخيات عن انجازات غير محققة، وهم بحاجة الى الإعجاب الشديد والتناء كغطاء لإحساسهم الضعيف باحترام الذات (Butcher et al., 2008)، كما تعد النرجسية بنية ديناميكية محددة اجتماعياً مع عنصرين رئيسيين؛ نظرة إيجابية، ومضخمة، وحيوية للذات، واستراتيجية ذاتية التنظيم للحفاظ على هذه الرؤية الذاتية الإيجابية وتعزيزها (Morf & Rh- odewalt, 2001).

إن أصحاب الشخصية النرجسية لديهم شعور بالتفوق، ويعتقدون بأنهم أولى من الآخريين بأي امتيازات خاصة، كما أنهم يسعون للحصول على إعجاب الآخريين من أجل تحقيق احساسهم بالعظمة، ومن معتقداتهم الأساسية أنهم يستحقون إعفاءات وامتيازات خاصة لأنهم مميزون ، ويشعرون بأنهم متفوقون على الآخريين وفوق القانون (Derkse, 1995) ، لذلك نجد أن المنظمات التي يقودها الرؤساء التنفيذيين النرجسيين والذين لديهم الشعور بالتفوق الشخصي والاستحقاق، والرغبة في التناء والإعجاب من الآخريين، يجعلهم يتلاعبون بمصالح الأطراف المختلفة لتحقيق مكاسب وأغراض شخصية وتعزيز صورتهم الشخصية أمام أعين الآخريين، مما يجعل هذه المنظمات عرضة لمخاطر قانونية غير مبررة، بما في ذلك دفع مبالغ زائدة مقابل الاستحواذ، والتلاعب في البيانات المحاسبية (O'Reilly et al., 2017)

من ناحية أخرى أشار (Robins & Beer, 2001) أنه قد يكون النرجسيين لديهم مصلحة خاصة طويلة الأجل تؤدي إلى اتخاذ قرارات معقولة ومدروسة، استناداً إلى المنطق السببي - قرارات جيدة، نجاح، مكانة واحترام - ، إلا أنه في بعض الظروف قد تؤدي قرارات النرجسيين إلى الإضرار بالشركة بسبب اهتمامهم على المدى القصير للحفاظ على صورة ذاتية مضخمة. كما توصلت دراسة (Spalding, 2010) إلى ضرورة التركيز على إيجاد الآليات الكفيلة لتعزيز ورفع السلوك الأخلاقي للمديرين التنفيذيين النرجسيين لما لذلك من دور كبير في الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها التقارير المالية نتيجة استخدام أساليب وطرق محاسبية غير أخلاقية.

يحرص المديرين النرجسيين على تعزيز صورتهم ونفوذهم بصورة أساسية فهم لا يهتمون بتعظيم أرباح المساهمين بقدر تعظيم ثروتهم، وذلك من خلال تعظيم أرباح الشركة، فالمديرين النرجسيين يفرضون على الآخريين سلطتهم، فهم غالباً ما يكونون بحاجة لتأكيد إحساسهم بالعظمة، الكاريزما، والمكانة، وبأنهم متفوقون على غيرهم (الكرداوي، ٢٠١٥) ،

ويقوم المديرون التنفيذيون بمنح أنفسهم مكافآت عينية مضاعفة ورواتب وأتعاب بشكل مبالغ فيه، كما يرى (O'Reilly et al., 2017) أن عددًا أكبر من المديرين التنفيذيين النرجسيين يحصلون على مزيد من التعويض المباشر الإجمالي (الراتب ، والمكافآت ، وخيارات الأسهم) ، ولديهم المزيد من المال في إجمالي حصصهم، ويوجد اختلاف جوهري بين تعويضاتهم (الأعلى) وتعويضات المديرين الآخرين في فريقهم.

كما أن أحد الوسائل التي يستخدمها المديرين النرجسيين لزيادة نفوذهم هي زيادة حجم الشركة التي يديرونها حتى وإن كان ذلك بالإضرار بمصالح المساهمين، وأن زيادة حجم الشركة يمكن أن يأخذ شكل التنوع الاندماجي، فمبدأ التنوع الاندماجي يركز على الاستثمار في أنشطة تبقى النتائج في الحد الأدنى مهما كانت الظروف، فالتنوعية تولد تعقدا تنظيميا يعقد وظيفة المديرين التنفيذيين ؛ فالمديرون التنفيذيون لا يهدفون لتدنية مخاطر الشركة، لأن المساهم في حد ذاته يمكنه تدنية مخاطره في الشركة بتنويعه لمحفظه استثماراته وحينئذ تقلل التنوعية من مردودية الأموال، لأنها تقلل الخطر في الأصول، وكنتيجة لذلك فالمديرون التنفيذيون بممارستهم للتنوع الاندماجي يقللون من المخاطر التي تحيط بهم، فتدنية الخطر يسمح بضمان استقرار النتائج ويمكنهم من الحصص الدنيا للمساهمين (شرقي، ٢٠١٥)

وترى دراسة (Braun et al., 2016) أن قائمة الشخصية النرجسية (NPI) أدت إلى تصور مفاهيم النرجسية بأبعادها الأربعة، بما في ذلك؛ الاستغلال / الاستحقاق (الإحساس بمعاملة خاصة حتى على حساب احتياجات الآخرين ومصالحهم) ، القيادة / السلطة (السعي إلى التأثير على الآخرين والإيمان بالصفات القيادية المتفوقة)، التفوق / التكبر (شعور أفضل من الآخرين) ، الاستيعاب الذاتي / الإعجاب الذاتي (رؤية الذات كخاصة) ، لذا إن تعظيم رقم أعمال الشركة هو أحد أهداف المديرين التنفيذيين وله فائدة كبيرة على نفوذ وجاذبية المدير التنفيذي، فحصة كبيرة من السوق تضمن سلطة تفاوض كبيرة للمديرين التنفيذيين وتدعم وتقوي سلطتهم، وبضمانهم لحصة جوهرية يبعدون خطر دخول منافسين جدد في السوق.

كما تمثل تكاليف الاستثمار التي يقوم بها المديرون التنفيذيون النرجسيون بطريقة تقديرية مقارنة بتكاليف استثمارات تضمن ربحا مقبولا بالنسبة للمساهمين، فهي تسمح للمديرين التنفيذيين بانجاز مشاريع ملائمة لتفضيلاتهم ومؤهلاتهم الشخصية؛ كعمليات للنفوذ والسلطة والشهرة ، كما أن في الشركات التي يتحكم بها مديرون تنفيذيون نرجسيون لا يتم صرف مبالغ كبيرة على البحث والتطوير، رغم أن هذا النوع من الاستثمار يخدم مصالح المساهمين لتطوير

وتحسين الشركة في المستقبل، ويتم بشدة المخاطرة والربحية العالية، فهذه الاستثمارات غير محبذة من قبل المدير التنفيذي النرجسي، لكون تكاليف الاستثمار في البحث والتطوير قد لا ينتج عنها عوائد، مما ينعكس سلباً على مظهره ومساره المهني (شريقي، ٢٠١٥).

• قياس النرجسية

على الرغم من أن مجال علم النفس يستخدم عادة مقياساً وصفيًا للنرجسية يُعرف باسم مخزون الشخصية النرجسية، إلا أن هذا الإجراء المباشر يُستخدم بشكل نادر في الأبحاث المحاسبية، بسبب وجود قيود على البيانات عادة ما يتردد كبار المديرين التنفيذيين في تقديم هذه المعلومات بسبب الطبيعة الحساسة لمحتواها والوقت الذي ينطوي عليه إكمال تقييم الشخصية، ولمعالجة هذه المشكلة، طور الباحثان (Chatterjee & Hambrick, 2007) مقياساً للنرجسية بناءً على نتائج يمكن ملاحظتها، محسوباً على أساس خمسة بنود تتعلق بالميول النرجسية الرئيسة التي يمكن ملاحظتها، وقد تم استخدام هذا المقياس من جانب العديد من الدراسات منها دراسة (Olsen et al., 2014)، نظراً لشموليته في قياس النرجسية، حيث يتم حساب درجة النرجسية على أساس السلوك المدروس للمديرين التنفيذيين خلال قياس خمسة عناصر وهي:

- بروز صورة المدير التنفيذي في التقارير السنوية.
- بروز المديرين التنفيذيين في النشرات الصحفية.
- استخدام الضمائر الفردية للشخص الأول في المقابلات.
- نسبة تعويضات النقدية للمدير التنفيذي إلى باقي المديرين.
- نسبة التعويضات غير النقدية التي يحصل عليها المدير التنفيذي بالنسبة إلى باقي المديرين.
- تستخدم الدراسة الحالية أهم عنصرين من العناصر التي تشير إلى وجود نرجسية وذلك بالاتساق مع دراسة (Perez, 2017)، وهي:
- صور المديرين التنفيذيين في التقارير السنوية.
- استخدام الضمائر الفردية للشخص الأول.

٢/٢/١/٧ ملكية المدير التنفيذي لأسهم في الشركة:

إن الفصل بين الملكية والادارة في الشركات قد أدى الى ظهور ما يعرف بمشكلة الوكالة التي نشأت نتيجة لتضارب المصالح بين المساهمين وإدارة الشركات، ونتيجة لذلك فان المديرين التنفيذيين ربما يواصلون تحقيق أهدافهم أو مصالحهم الخاصة على حساب مصالح

المساهمين، ولاحتواء هذا التضارب في المصالح بين المساهمين والمديرين التنفيذيين، ظهرت العديد من آليات حوكمة الشركات التي استهدفت الحفاظ على التجانس بين مصالح المساهمين وإدارة الشركة، وتوصف هذه الآليات بالملكية الادارية، أو ملكية الداخليين (أعضاء مجلس الإدارة و الإدارة العليا)، أو ملكية المديرين لأسهم الشركة (ويطلق عليها أيضا تعويضات المديرين التنفيذيين) (Jayaraman & Milbourn, 2015). وعلى الرغم من تعدد المرادفات لمفهوم آلية الملكية الإدارية، فإن ما يراد بهذه الآلية يكاد يكون هدفًا مشتركًا واحدًا يتمحور حول السعي الجاد و المتواصل لضمان توحيد مصالح المساهمين مع مصالح المديرين التنفيذيين بما يجعلها مصالح متألفة، و يتحقق هذا التجانس من خلال جملة التعويضات المالية للمديرين التنفيذيين من رواتب وعلاوات و مكافئات و حوافز طويلة الأمد على شكل ملكية الأسهم، و خيارات الأسهم التي تستخدم كألية ربط أداء المديرين بأداء الشركة (محسن، ٢٠١٦)

ويعمد المساهمون بالإضافة إلى ملكية الأسهم من قبل المديرين الى تصميم عقود التعويضات بالشكل الذي يجعلها تؤمن للمديرين حوافز مالية أفضل تسهم في تشجيعهم على تحقيق مصالح المساهمين، ومن خلال تعديل هيكل التعويضات للمديرين، وزيادة حساسية الأداء - الأجر، تصبح مصالح المساهمين ومصالح المديرين أكثر توافقًا بالإضافة الى تجنب مشاكل الوكالة المحتملة (شرقي، ٢٠١٥).

إن المديرين الذين لديهم حوافز عالية في الأسهم هم أكثر عرضة لبيع الأسهم في المستقبل وهذا يحفز هؤلاء المديرين على المشاركة في إدارة الأرباح لزيادة قيمة الأسهم المراد بيعها (Cheng & Warfield, 2005) كما يرى (Jayaraman & Milbourn, 2015) أن احتمال التلاعب المحاسبي يكون أعلى في الشركات التي لديها حوافز أسهم أكبر تمنح للمدير التنفيذي، وأن دور آليات الكشف من شأنها أن تمنع قدرة المديرين على تنفيذ أي أنشطة تلاعبية وذلك من خلال استخدام خبرة المدققين كأحد آليات الكشف .

ويخلص الباحثون مما سبق أن الدور الذي يلعبه سلوك المدير التنفيذي الانتهازي في الدخول بممارسات غير أخلاقية أو ما يطلق عليه مصطلح "إدارة الأرباح" وذلك عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في المعايير المحاسبية، حيث يهدف إلى تحقيق بعض الأرباح المادية والحصول على الحوافز والمكافئات والتعويضات، كما أنه كلما زاد تملك المدير التنفيذي للأسهم زاد احتمال ممارسة لإدارة الأرباح، وفي نفس السياق نرى أن المديرين التنفيذيين ليس

بالضرورة أن يكون لديهم أهداف مادية بل أيضا يسعون لتعزيز صورتهم أمام الآخرين من خلال إبراز ذاتهم بأفضل ويمكنهم الحصول على ما يريدون حتى لو كان ذلك يتعارض مع مصالح الأطراف المختلفة وهذا ما يطلق عليه مصطلح " النرجسية"، إلا انه في بعض الأحيان تكون هذه السمة من سمات القادة كونهم لديهم الإيمان بذواتهم وأنهم يستطيعون الوصول الى ما يرغبون به واتخاذ قرارات ذات مخاطر عالية ولكن ذات مردود كبير وتكون هذه القرارات مدروسة بشكل جيد يتفق ذلك مع مصالح الشركة وهذا النوع يطلق عليه سمة النرجسية البناءة.

٣/١/٧ حوكمة الشركات

نتيجة تضارب المصالح بين أعضاء مجالس إدارة الشركات وبين الملاك، الذي أدى إلى ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين واللوائح التي تعمل على حماية مصالح المساهمين والحد من التلاعبات المحاسبية التي قد يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي بشكل خاص وذلك بهدف تعظيم أرباحهم (أل حسن، ٢٠١٨)، قامت العديد من دول العالم والمنظمات الدولية بالاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، وذلك من خلال قيام الهيئات العلمية، والجهات التشريعية بإصدار مجموعة من اللوائح والقوانين والتقارير والقواعد التي تؤكد على أهمية التزام الشركات بتطبيق تلك المبادئ، كذلك نرى أن المملكة العربية السعودية تتبنى الكثير من الانظمة واللوائح لتعزيز حوكمة الشركات، مما يساهم في مكافحة الفساد المالي والإداري بما يضمن سلامة وجودة التقارير المالية (البسام، ٢٠١٤).

ينظر إلى حوكمة الشركات كشبكة من العلاقات، ليس فقط بين الشركة وملاكها، بل أيضاً بين الشركة ومجموعة كبيرة من أصحاب المصالح المختلفة، وفي هذا السياق يأتي تعريف Cadbury Report وهو تقرير لجنة برئاسة Adrian Cadbury لحوكمة الشركات بأنها " تعنى بإقامة التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبين الأهداف الفردية والجماعية، لتشجيع الاستخدام الكفء للموارد و الربط قدر الإمكان بين مصالح الأفراد والشركات والمجتمع كله (عثمان، علي، ٢٠١٥).

١/٣/١/٧ آليات حوكمة الشركات

ظهرت أهمية حوكمة الشركات بعد الأزمة المالية والانهيارات والفضائح التي طالت كبرى الشركات مثل شركة انرون للطاقة وما تلا ذلك من سلسلة من الفضائح المتعلقة بتلاعب الشركات في القوائم المالية، التي كانت لا تعبر عن الواقع الفعلي لها، وهو ما جعل منظمة

التعاون الاقتصادي والتنمية OECD تصدر مجموعة من القواعد لحوكمة الشركات الخاصة في سنة ٢٠٠٤ ولحوكمة الشركات المملوكة للدولة في سنة ٢٠٠٥ ، وإن أهمية حوكمة الشركات تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء سلوك الإدارة، بما يؤدي إلى كسب ثقة المتعاملين في الأسواق المالية وتحقق النزاهة والحيادية لجميع الأطراف (جريدة وأخرون، ٢٠١٥).

كما أن وجود نظام حوكمة فعال في أي شركة وفي أي اقتصاد بشكل عام، يساعد في توفير درجة من الثقة ضرورية لكسب ثقة المستخدمين للقوائم المالية وتقادي وجود أخطاء عمديه أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد باستخدام نظام رقا به متطور وتحقيق قدر كافي من الافصاح والشفافية في القوائم المالية والتأكد من كون مدققي الحسابات على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين (الفضل، ٢٠١٥)، وهناك العديد من آليات الحوكمة التي تستخدم لتحقيق اهداف الحوكمة و الحد من السلوك الانتهازي للمديرين التنفيذيين سنتناول الدراسة في الجزء التالي بعض آليات الحوكمة المستخدمة في الدراسة كمؤشر لحوكمة الشركات كالتالي:

١. مجلس الإدارة

يلتزم أعضاء مجلس الإدارة أثناء ممارستهم لصلاحياتهم وتنفيذ واجباتهم بالتصرف بأمانة وإخلاص مع الأخذ في الاعتبار مصالح الشركة ومساهميها، وبذل أفضل جهد ممكن، والالتزام بأحكام القوانين والأنظمة والقرارات المعمول بها، والنظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية، ولذا يعد مجلس الإدارة أفضل أداة لمراقبة سلوك المدير التنفيذي، إذ انه يحمي مصالح الأطراف المختلفة في الشركة من الاستغلال، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تخفيض أو تضخيم الأرباح. كما إن مجلس الإدارة كأداة رقابة يشارك بفاعلية في وضع استراتيجية وايضاح أهداف الشركة، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها، وبالتالي تعظيم قيمة الشركة وحماية مصالح مختلف الأطراف فيها، ولكي يتمكن مجلس الإدارة في الشركة من القيام بواجباته في الرقابة، يلجا إلى تكوين مجموعة من اللجان من بين أعضائه من غير التنفيذيين (Liu et al, 2013)

٢. لجنة المراجعة

إن وجود لجنة مراجعة أصبح ضرورة ملحة، فهي تعد آلية من آليات الحوكمة المهمة التي تعمل على زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من

خلال دورها في إعداد التقارير المالية ، كما يتم الاعتماد عليها في كشف التجاوزات والتلاعبات المالية وخاصة بعد سلسلة من الازمات المالية (محمد، ٢٠١٣)، وخاصة أن تلك الشركات العملاقة في أمريكا وأروبا و التي تعرضت للإفلاس قد تم مراجعتها من إحدى مكاتب المراجعة الكبرى Big4 .

كما تعتبر لجان المراجعة حلقة الوصل بين مجلس الإدارة وكل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي حيث يتطلب توفر أعضاء بهذه اللجان على مستوى عالي من الالتزام والاستقلالية والخبرة والمهارة (غنيم، ٢٠١٤)، فوجود لجنة مراجعة داخلية فعالة وتتميز بخبرة كافية تقوم بمراجعة عمليات الشركة والتأكد من سلامة هذه العمليات بالإضافة إلى تكثيف اجتماعات لجنة المراجعة الداخلية في الشركة لما لذلك من تأثير إيجابي على الحد من إدارة الأرباح (الهباش، ٢٠١٥)، ولقد عرفت لجنة المراجعة من قبل الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين

(CTCA) بأنها " لجنة مكونة من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة" ، كما يشمل دورها ترشيح المراجع الخارجي ومناقشة نتائج أعمال المراجعة، وكذلك مراجعة نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من مدى فاعليته ، وكذلك التأكد من تطبيق قواعد حوكمة الشركات في الشركة (عبدة، عطوة، ٢٠١٩)، وقد تم إصدار قانون Sarbanse Oxley Act في سنة ٢٠٠٢ في الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة المراجعة لما لها من دور فعال ومهم في الحد من تكرار الانهيارات المالية في المستقبل ، وذلك من خلال دورها في عملية إعداد القوائم المالية وكذلك في زيادة استقلالية كل من المراجع الداخلي والخارجي (حمادة، ٢٠١٠).

إن لوجود لجان مراجعة مستقلة أهمية كبرى للتأكد من جودة البيانات والتقارير المالية إلا أن الدور المزدوج للمدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من شأنه أن يخفض من فعالية لجان المراجعة المستقلة، وقد أشارت نتائج داسة (الفضل، ٢٠١٥) أن عدد أعضاء لجنة المراجعة ونشاطها لديهما علاقة مع كل من جودة الأرباح وإدارة الأرباح، و أوصى الباحث الشركات المالية الأردنية بتقليل عدد أعضاء مجلس الإدارة، و تعديل نسبة المديرين الخارجيين وغير التنفيذيين في كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

ويتضح للباحثون من خلال ما سبق أن لجنة المراجعة تتميز بأنها منبثقة عن مجلس الادارة وتقتصر عضويتها على أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين، الذين تتوافر لديهم

الاستقلالية والخبرة ، وتختص بمراجعة التقارير المالية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة ، المناقشة مع المراجعين الخارجيين لأية تحفظات أو مشكلات قد تطرأ أثناء عملية المراجعة وكذلك التأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات.

٣. ازدواجية دور المدير التنفيذي

يعتبر الفصل أو الدمج ما بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي موضوع جدل قائم، نظرا لما يلعبه رئيس مجلس الإدارة من دور مهم ومركزي في الشركة حيث يكون مسؤولا عن إعداد جداول الأعمال وإدارة النقاشات وعقد اجتماعات بصفة دورية مع أعضاء المجلس من غير التنفيذيين، ويعتقد العديد من خبراء الحوكمة أن الاندماج ما بين الوظيفتين قد يعرض الشركة لمخاطر حيث أن الفصل يخفض من حرية المدير التنفيذي ويضمن تحقيق التوازن في القوة فإذا كان رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير التنفيذي فإنه سيواجه صراعا قويا على المنفعة (Krauseetal.,2013) وقد وجدت دراسة (Kamarudinetal., 2012) ارتباطا إيجابيا بين جودة الأرباح واستقلال لجنة المراجعة، ولكن هذه العلاقة ضعفت نتيجة ازدواجية دور المدير التنفيذي، وقد أرجعت الدراسة ذلك إلى أنه عندما يكون للمدير التنفيذي سيطرة مفرطة على قرارات مجلس الإدارة من خلال شغل منصب رئيس مجلس الإدارة، فإن وظيفة المراقبة للجان المراجعة المستقلة لضمان جودة عالية للأرباح في البيانات المالية تصبح غير فعالة.

٧/٣/٢ أثر تطبيق حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح

إن الهدف من استخدام إدارة بعض الشركات لإدارة الأرباح يكمن في الوصول إلى أرباح مرتفعة/منخفضة وذلك للحصول على بعض المزايا أو تجنب الإعلان عن الأرباح أو الخسائر، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتلاعب في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية ونظرا للأثر الكبير التي تحدثه إدارة الأرباح على المعلومات المحاسبية، أصبح تطبيق حوكمة الشركات حاجة ملحة وذلك للحد من سلطة الإدارة وإتاحة الفرصة للأطراف الأخرى لتقوم بحماية حقوقها مع وجود الضوابط والقوانين التي تحفظ حقوق أصحاب المصالح المختلفة ، فإن دور حوكمة الشركات في الحد من سلطة الإدارة في عملية إدارة الأرباح ينعكس بالإيجاب على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تفعيل اليات الحوكمة الداخليه والخارجية للحد من ممارسات الإدارة لإدارة الأرباح بحيث تكون آليات الحوكمة الداخلية بالشركة نفسها كآليات تحقيق الرقابة على سلوك الإدارة وكبار حملة

الاسهم في الشركة وذلك لتخفيض سيطرتهم على موارد الشركة وتحقيق منافع شخصية لهم وبالتالي الحد من ممارسات إدارة الأرباح (التميمي، الساعدي، ٢٠١٥).

وفي نفس السياق نصت المادة ٨٧ من لائحة الحوكمة في الشركات المساهمة المتعلقة بالإبلاغ عن الممارسات المخالفة، أنه على مجلس الإدارة و بناء على اقتراح لجنة المراجعة وضع ما يلزم من سياسات أو إجراءات يتبناها أصحاب المصالح في تقديم شكاواهم، مع مراعاة ما يلي:

أ. تيسير إبلاغ أصحاب المصالح (بمن فيهم العاملون في الشركة) مجلس الإدارة بما قد يصدر من الإدارة التنفيذية من تصرفات أو ممارسات تخالف الأنظمة واللوائح والقواعد المرعية أو تثير الريبة في القوائم المالية أو أنظمة الرقابة الداخلية أو غيرها، سواء كانت تلك التصرفات أو الممارسات في مواجهتهم أو لم تكن، وإجراء التحقيق اللازم بشأنها.

ب. الحفاظ على سرية إجراءات الإبلاغ بتيسير الاتصال المباشر بعضو مستقل في لجنة المراجعة أو غيرها من اللجان المختصة.

ج. تعيين موظف متخصص لتلقي شكاوى أو بلاغات أصحاب المصالح والتعامل معها.

د. تخصيص هاتف أو بريد إلكتروني لتلقي الشكاوى.

هـ. توفير الحماية اللازمة لأصحاب المصالح

٣/٣/١/٧ دور الحوكمة كمتغير معدل للعلاقة بين سلوك المدير التنفيذي و إدارة

الأرباح

إن العلاقة التي تربط سلوك المدير التنفيذي بإدارة الأرباح تكمن في نرجسيته وسلوكه الانتهازي والذي يرتبط بتحقيق مصالحه الشخصية، فيكون أحد أهدافه هو زيادة نفوذه وسيطرته عن طريق زيادة حجم الشركة التي يديرها، كما أن اهتمامه يكون منصب في كيفية الحفاظ على منصبه وحماية وتعزيز صورته وتعظيم ثروته بتعظيم أرباح الشركة حيث يقوم بتعظيم وتجميل أرباح الشركة بطرق قانونية مستغلا الخيارات الموجودة في المعايير المحاسبية ليمنح لنفسه مكافئات عينية مضاعفة ورواتب وأتعاب كبيرة والحصول على المزايا والتعويضات، فمصالحه الشخصية تطغى على مصالح المساهمين مما تجله يعتمد ممارسة إدارة الأرباح لتحقيق منافع شخصية له فقط ولتجنب ذلك تقوم الشركات بتطبيق آليات حوكمة الشركات والتي من شأنها ضبط و توجيه ومراقبة تصرفات المدير التنفيذي (شرقي، ٢٠١٥).

لذا نجد أن حوكمة الشركات تلعب دورا مهما في تقييم أداء المؤسسات حول العالم ، خاصة وأنه كانت الدول والمؤسسات العامة والخاصة في الماضي تمر بأوضاع وأزمات مالية صعبة فأصبحت الحاجة ملحة لها لتفعيل آليات حوكمة الشركات للحد من ممارسات إدارة الأرباح والرقابة على وضبط سلوك المدير التنفيذي، لذلك لا بد من توفير بيانات المؤشرات الدولية من المراكز المتخصصة في الدراسات في مجال الحوكمة ، وإجراء المزيد من الدراسات للتوصل لأسباب عدم تطابق بعض المعايير الدولية على ما هو مطبق بالفعل في المملكة العربية السعودية، هذه المشاركات ستؤدي بالتأكيد إلى المساعدة في تطبيق وتحسين "رؤية المملكة ٢٠٣٠" وفعاليتها ومن الهام أن تأخذ الجهات المهنية موضوع الحوكمة وتفعيل آلياتها بمزيد من الاهتمام لتحقيق الاستراتيجيات التي تهدف إليها المملكة، كونها أداة تقوم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية .

٤/٣/١/٧ وضع حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية

يتضح من خلال التجربة السعودية في حوكمة الشركات أنها مرت بعدة مراحل منذ العام ١٩٣١م حتى ٢٠١٧، واشتملت على العديد من آليات الحوكمة (النظام التجاري، نظام الشركات السعودي، نظام المحاسبين القانونيين، المعايير المهنية، لجان المراجعة، نظام الرقابة الداخلية، لائحة الحوكمة، المراجعة الداخلية) ونظرا لوجود مثل هذه الآليات فهي تعمل على إيجاد حوكمة ممتازة في الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية مما يزيد من قدرتها التنافسية ، ومؤخرا أقرت هيئة السوق المالية اعتبارا أبريل ٢٠١٧ تطبيق لائحة حوكمة الشركات والتي تم تحديثها لتتوافق مع نظام الشركات، حيث أخذت الهيئة في الاعتبار أثناء إعداد اللائحة أفضل الممارسات العالمية المتبعة بما يتواءم مع طبيعة السوق المالية السعودية، اعتنت اللائحة الجديدة بوضع ترتيبات حوكمة فعالة في شركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية لضمان تنظيم ووضوح العلاقة بين أصحاب المصالح لاسيما المساهمين ومجلس إدارة الشركة من جهة، وفريق الإدارة التنفيذية من جهة أخرى، وأكدت اللائحة على العديد من المفاهيم المتعلقة بحقوق المساهمين في تلك الشركات، كالحق في المعاملة العادلة دون تمييز، والحصول على المعلومات بشفافية بما يمكنهم من ممارسة حقوقهم النظامية على أكمل وجه، إلى جانب اهتمامها بحقوق غيرهم من أصحاب المصالح في هذه الشركات (هيئة سوق المال السعودي، ٢٠١٧).

وتسهم اللائحة في التفاعل مع منظومة التشريعات الوطنية التي تعمل في إطارها الشركات وتتكامل معها لتحقيق أغراضها بفعالية ونزاهة، ولا تقتصر الفوائد التي تحققها الحوكمة على الشركات فحسب، بل تتجاوزها إلى الاقتصاد الوطني بشكل عام، بالنظر إلى دور استمرارية ونمو الشركات وفق قواعد الحوكمة في دفع عجلة الاقتصاد وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق مع رؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتهدف لائحة حوكمة الشركات إلى وضع إطار قانوني فعال لحوكمة الشركة، وتهدف بصفة خاصة إلى تفعيل دور المساهمين في الشركة وتيسير ممارسة حقوقهم، بيان اختصاصات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومسؤولياتها، تفعيل دور مجلس الإدارة واللجان وتطوير كفاءتها لتعزيز آليات اتخاذ القرار في الشركة وتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة في السوق المالية وتعاملاتها وبيئة الأعمال وتعزيز الإفصاح فيه، كما تهدف إلى توفير أدوات فعالة ومتوازنة للتعامل مع حالات تعارض المصالح، وتعزيز آليات الرقابة والمساءلة للعاملين في الشركة، ووضع الإطار العام للتعامل مع أصحاب المصالح ومراعاة حقوقهم، وزيادة كفاءة الإشراف على الشركات وتوفير الأدوات اللازمة لذلك، وتوعية الشركات بمفهوم السلوك المهني وحثها على تبنيه وتطويره بما يلائم طبيعتها (البسام، ٢٠١٤).

وتلزم لائحة الحوكمة الشركات بالإفصاح عن تقرير مجلس الإدارة ما تم تطبيقه ومالم يتم تطبيقه مع ذكر أسباب عدم التطبيق، وذلك لتحقيق أهدافها المتعلقة بتحقيق الشفافية والنزاهة والعدالة في الأسواق المالية وتعاملاتها وكذلك التعامل مع حالات التعارض في المصالح بين المساهمين من جهة والمديرين التنفيذيين من جهة أخرى، وذلك بتعزيز آليات الرقابة والمساءلة لكافة الأطراف المعنية بالقوائم المالية وفي نفس السياق تضمنت المادة ٩٧ المتعلقة بتطبيق حوكمة الشركات حيث تنص على :

أن مجلس الإدارة يقوم بوضع لائحة حوكمة خاصة بالشركة لا تتعارض مع أحكام هذه اللائحة، وعليه مراقبة تطبيقها والتحقق من فعاليتها، وتعديلها عند الحاجة، وفق ما يلي:

أ. التحقق من التزام الشركة بهذه اللائحة.

ب. مراجعة اللائحة وتحديثها وفقاً للمتطلبات النظامية وأفضل الممارسات.

ج. مراجعة وتطوير قواعد السلوك المهني التي تمثل قيم الشركة، وغيرها من السياسات والإجراءات الداخلية بما يلبي حاجات الشركة ويتفق مع أفضل الممارسات.

د. إعداد تقرير سنوي يتضمن متطلبات وإجراءات استكمال قواعد حوكمة الشركات ومدى النقيدها، مع تضمينه في التقرير السنوي المعد من قبل مجلس الإدارة.
هـ. إطلاع أعضاء مجلس الإدارة على الدوام بالتطورات في مجال حوكمة الشركات وأفضل الممارسات، أو تفويض لجنة المراجعة أو أية لجنة أو إدارة أخرى في ذلك.

٢/٧ تحليل الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة واشتقاق فروض

البحث

١/٢/٧ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين نرجسية المدير التنفيذي وإدارة

الأرباح

تتاولت العديد من الدراسات أثر نرجسية المدير التنفيذي على إدارة الأرباح، فقد هدفت دراسة (Alexander, 2010) إلى معرفة أثر سمات المديرين التنفيذيين على تعظيم الأرباح ومدى أثر التركيز على الحوكمة والمراجعة على إدارة الأرباح. حيث طور الباحث نموذجا مختلطا يعتمد على نظرية الوكالة و نظرية الإشراف لتفسير إدارة الأرباح، كما استخدم الباحث مقياسا مباشرا للحدث، و هو مستوى التباين في معلومات المجلس، رقابة المجلس، و إجراءات الرقابة كممثل لإدارة الأرباح، واستخدم الباحث الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة وكانت نتيجة الدراسة أنه بالرغم من زيادة التركيز على الحوكمة والمراجعة، ما زالت ممارسات إدارة الأرباح موجودة، إلا أنه بصفة عامة وجود مدير مستقل يكون أقل انشغالا إداريا، و مجلس صغير الحجم، يقلل من إدارة الأرباح، كما يتحكم الرؤساء التنفيذيون من خلال سماتهم بإدارة الأرباح فالرؤساء التنفيذيون الذين لديهم سمات النرجسية يميلون لإدارة الأرباح.

كما هدفت دراسة (O'Reilly III et al., 2014) إلى اختبار العلاقة بين نرجسية المدير التنفيذي والتعويضات، وقد استخدم الباحث تقديرات لشخصية الرؤساء التنفيذيين لـ ٣٢ شركة من شركات عالية التكنولوجيا، لاختبار ما إذا كان عدد أكبر من المديرين التنفيذيين النرجسيين يحصلون على تعويضات أكبر تختلف بشكل منهجي عن أقرانهم الأقل نرجسية، وقد توصلت الدراسة إلى أدلة متزايدة على أن الرؤساء التنفيذيين النرجسيين يتخذون قرارات أكثر اندفاعاً وخطورة تؤثر على كيفية توزيع التعويضات بين أعضاء الإدارة العليا. فقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن عدداً أكبر من المديرين التنفيذيين النرجسيين يحصلون على مزيد من التعويض المباشر الإجمالي (الراتب ، والمكافآت، وخيارات الأسهم)، ولديهم المزيد من المال

في إجمالي حصصهم، ولديهم تناقضات أكبر بين تعويضاتهم (الأعلى) والأعضاء الآخرين في فريقهم.

وفي نفس السياق هدفت دراسة (O'Reilly et al.,2017) إلى اختبار العلاقة بين نرجسية المديرين التنفيذيين على الأداء التنظيمي، وباستخدام عينة من ٣٢ شركة، أشارت نتائج الدراسة أن هناك دليل ذو دلالة إحصائية على أن المنظمات التي يقودها المديرين التنفيذيين النرجسيين تواجه سلبيات كبيرة ، بما في ذلك الأدلة على زيادة في تقبل المخاطر، ودفع مبالغ زائدة مقابل الاستحواذ، والتلاعب في البيانات المحاسبية، وحتى الاحتيال، وتوصلت الدراسة إلى أن الرؤساء التنفيذيين النرجسيين يخضعون منظماتهم لمخاطر قانونية غير مبررة لأنهم يشعرون بالثقة الزائدة بشأن قدرتهم على الفوز وأقل حساسية لتكاليف منظماتهم الناتجة من مخاطر الدعاوى القضائية، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات التي يديرها مديرين تنفيذيين نرجسيين هم أكثر عرضة لمخاطر التقاضي وأن النرجسيين أقل حساسية للتقييمات الموضوعية للمخاطرة عند اتخاذ قرارات حول ما إذا كان عليهم تسوية دعوى قضائية وأقل رغبة في أخذ النصيحة من الخبراء.

وقد اختبرت دراسة (Perez,2017) العلاقة بين نرجسية المدير التنفيذي والاداء المستقبلي للشركة خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٣ وتم استخدم مقاييسين بديلين لقياس نرجسية المدير التنفيذي، وهما؛ بروز صورة المدير التنفيذي في التقرير السنوي واستخدام المدير التنفيذي للضمانات الشخصية للشخص الأول، للتحقق فيما إذا كانت الشركات التي تعاني من ضائقة مالية أكثر عرضة لتعيين مدير تنفيذي له سمة النرجسية حيث بلغت عدد المشاهدات للمقياس الأول ٥٤٩ والمقياس الثاني ٨٢٤، وتوصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين النرجسية والأداء المستقبلي للشركة تتأثر بالظروف الاقتصادية للشركة، كما أن وجود ضائقة مالية قوية تزيد من تأثير المدير التنفيذي النرجسي على أداء الشركات، خاصة للشركات التي تهدف إلى تحقيق نتائج إيجابية في الأجل القصير.

كما هدفت دراسة (Capalboet al., 2018) إلى اختبار العلاقة بين نرجسية المدير التنفيذي والتلاعب في الأرباح، وما إذا كان المديرين التنفيذيين النرجسيين يفرطون في تعريف أنفسهم بالمنظمات التي يقودونها لتحقيق أهدافهم الشخصية ، بما في ذلك الانخراط في سلوك غير أخلاقي، واستخدمت الدراسة لقياس نرجسية المدير التنفيذي، مدى استخدامهم للضمانات الشخصية المفردة بالنسبة للضمانات الجمع، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين

الشركات التي لديها رؤساء تنفيذيين نرجسيين وإدارة الاستحقاقات لإدارة الأرباح ، مما يشير إلى التأثير الهام لشخصية المدير التنفيذي على الخيارات المحاسبية. ومن خلال التحليل السابق للدراسات ذات العلاقة بأثر نرجسية المدير التنفيذي على إدارة الأرباح يمكن للباحثون اشتقاق الفرض الأول / أ للبحث على النحو التالي:

H_{1a}: تؤثر نرجسية المدير التنفيذي على إدارة الأرباح.

٢/٢/٧ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين ملكية المدير التنفيذي للأسهم

وإدارة الأرباح

هدفت دراسة (Cheng&Warfield, 2005) إلى اختبار العلاقة بين حوافز الأسهم للمديرين - الناشئة عن التعويض القائم على ملكية الأسهم وإدارة الأرباح، وأن المديرين الذين لديهم حوافز عالية في الأسهم هم أكثر عرضة لبيع الأسهم في المستقبل وهذا يحفز هؤلاء المديرين على المشاركة في إدارة الأرباح لزيادة قيمة الأسهم المراد بيعها، كما وجدت الدراسة أن المديرين ذوي الحوافز العالية في الأسهم هم أكثر عرضة للتقرير عن أرباح تلمي توقعات المحللين أو تفوقها، كما أن المديرين الذين لديهم حوافز مرتفعة بشكل ثابت في الأسهم هم أقل عرضة للتقرير عن مفاجآت كبيرة للأرباح الإيجابية، نتيجة للتقرير عن أرباح بشكل مستمر، بما يلبي منافعهم الشخصية انتهازياً.

كما هدفت هذه دراسة (Armstrong,2010) إلى اختبار العلاقة بين حوافز الأسهم للمدير التنفيذي والمخالفات المحاسبية خلال الفترة من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٥ وبلغت عينة الدراسة من ٤٦٤ شركة، وعلى الرغم من أن حيازات الأسهم قد تخفف بعض مشاكل الوكالة بين المديرين التنفيذيين والمساهمين، فقد نشأت مخاوف حول أن ذلك قد يحفز المديرين التنفيذيين للتلاعب بالمعلومات المحاسبية لتحقيق مكاسب شخصية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حوافز أسهم المدير التنفيذي وحالات إعادة النظر المتعلقة بالمخالفات المحاسبية، ودعاوى المساهمين التي تدعي التلاعب بالقوائم المالية ، ألا أن نتائج الدراسة - وعلى العكس من نتائج معظم الدراسات السابقة- أشارت إلى أن التعويضات على أساس الأسهم خفضت من حدوث التقارير المالية غير الصحيحة، كما وجدت الدراسة دليل على أن الشركات التي يكون فيها المدير التنفيذي لديه حوافز أكبر في الأسهم لديها تواتر أقل في المخالفات المحاسبية مقارنة بالشركات ذات البيئات المشابهة التي يتمتع المدير التنفيذي بمستوى أقل نسبياً من حوافز الأسهم.

وفى نفس السياق هدفت دراسة (Jayaraman & Milbourn, 2015) إلى اختبار تأثير حوافز أسهم المدير التنفيذي على التلاعب المحاسبي، وتبين أن احتمال التلاعب المحاسبي يكون أعلى في الشركات التي لديها حوافز أسهم أكبر تمنح للمدير التنفيذي، وأن دور آليات الكشف من شأنها أن تمنع قدرة المديرين على تنفيذ أي أنشطة تلاعبية وذلك من خلال استخدام خبرة المدققين كأحد آليات الكشف هذه، وتوصلت الدراسة إلى أن حوافز أسهم المدير التنفيذي لا يبدو أنها تؤثر على احتمال التلاعب المحاسبي عندما يتم تدقيق الشركة من قبل خبير. حيث تتركز احتمالية أكبر للتلاعب المحاسبي المرتبط بالحوافز التي يقدمها المدير التنفيذي في الشركات التي لم يدققها خبير.

مما سبق يمكن اشتقاق الفرض الأول / ب على النحو التالي:

H_{1b}: تؤثر ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة على إدارة الأرباح.

٣/٢/٧ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين لجان المراجعة وإدارة الأرباح

هدفت دراسة (مبارك، ٢٠١١) إلى اختبار العلاقة بين جودة أنشطة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، استخدم الباحث التغيير في نسبة ميلر لقياس إدارة الأرباح، كما تم قياس جودة أنشطة المراجعة الداخلية باستخدام أحد عشر متغيراً هي: المؤهلات العلمية، والشهادات المهنية، والتدريب، والخبرة، وحجم قسم المراجعة الداخلية، وحجم العمل المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية، والمعرفة بعمليات الشركة، والاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية، وعدم المشاركة في العمليات التنفيذية، ووجود دليل للمراجعة الداخلية، ووجود نظام الرقابة على جودة أداء وظائف المراجعة الداخلية، وقد بلغت عينة الدراسة من ٣٥ شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨ على موقع تداول الموقع الرسمي لسوق الأسهم السعودية، توصلت الدراسة أن حجم عمل المراجعة الداخلية المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية هو المتغير الوحيد الذي له علاقة عكسية ذات تأثير معنوي على إدارة الأرباح. وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جودة المراجعة الداخلية وإدارة الأرباح في شركات المساهمة السعودية، وفي نفس السياق هدفت دراسة (الفضل، ٢٠١٥) إلى اختبار دور حوكمة الشركات والتي تختص بحجم مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والمراجعة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ومدى تأثير الحوكمة بنسبة الملكية الإدارية وذلك على الشركات المساهمة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، وبلغت عينة الدراسة ٩١ شركة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية

بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح أي أنه كلما زادت كفاءة مجلس الإدارة من حيث صغر حجمه وزيادة عدد الأعضاء الخارجيين فيه كلما قلت ممارسات إدارة الأرباح والعكس صحيح، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد دور رقابي هام للجنة التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى ارتفاع نسبة الملكية الإدارية في الشركات العراقية الأمر الذي يؤدي إلى تقييد عمل آليات الحوكمة في ضبط ممارسات إدارة الأرباح.

كما هدفت دراسة (أحمد، ٢٠١٦) إلى التعرف على دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح -دراسة ميدانية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع (١٠٠) استمارة استبيان على بعض العاملين بالمصارف ومكاتب المراجعة في السودان، حيث تناول الاستبيان خمس محاور وهي التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة، كما تم استخدام نموذج جونز المعدل في قياس إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير جوهري للجان المراجعة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بلجان المراجعة وتفعيل دورها في الرقابة على عمليات الشركات، كما أوصى الباحث بضرورة توجيه اهتمامات البحث المحاسبي حول متغيرات الدراسة الحالية في مختلف القطاعات الاقتصادية السودانية والتي لم يتم التطرق إليها في الدراسة الحالية.

وهدفت دراسة (عبد، عطوة، ٢٠١٩) إلى معرفة دور المتغيرات المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي والحاكمية المؤسسية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي، وبلغت عينة الدراسة ٩٢ شركة وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤، كما تم الإعتماد على نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح، أما بالنسبة للمتغيرات المتعلقة بجودة التدقيق فتم قياسها عن طريق (حجم مكتب التدقيق، ونوع تقرير المدقق، وتوقيت إصدار تقرير المدقق، وأتعاب التدقيق الخارجي، وتغيير المدقق)، كما تم قياس الحوكمة عن طريق خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي ذا دلالة إحصائية لحجم مكتب التدقيق ونوع تقرير المدقق على ممارسة إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة، وهناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بالنسبة لفترة إصدار تقرير المدقق وتغيير المدقق وأتعاب التدقيق على ممارسة إدارة الأرباح في شركات عينة الدراسة، كما توصلت إلى وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لحجم مجلس الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح في شركات العينة، وهناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لعدد الأعضاء

المستقلين وللجمع بين مناصبي المدير ورئيس مجلس الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة أيضا إلى وجود أثر سلبي ذا دلالة إحصائية لنسبة ملكية الإدارة ولمعدل تركيز الملكية على ممارسة إدارة الأرباح، وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود إدارة تدقيق داخلي فعالة وتتميز بخبرة عالية في المراجعة على عمليات الشركة والتأكد من سلامة هذه العمليات بالإضافة إلى العمل على زيادة اجتماعات لجنة التدقيق الداخلي في الشركة.

وقد هدفت دراسة (Azzuz & Khamis,2016) إلى اختبار أثر خصائص حوكمة الشركات على جودة الأرباح وإدارة الأرباح للشركات الأردنية. عينة الدراسة شملت جميع الشركات المالية المدرجة في بورصة عمان من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢. تم استخدام عدد أعضاء مجلس الإدارة، الازدواجية في دور المدير التنفيذي، مكونات مجلس الإدارة، عدد أعضاء لجنة التدقيق، مكونات لجنة التدقيق ونشاط لجنة التدقيق لقياس خصائص حوكمة الشركات. وقد تم استخدام الاستحقاقات التقديرية كمقياس بديل عن جودة الأرباح وإدارة الأرباح، وتم قياسها باستخدام نموذج جونز المعدل، وقد اظهرت نتائج الدراسة أن لدى عدد أعضاء لجنة التدقيق ونشاط لجنة التدقيق علاقة مع كل من جودة الأرباح وإدارة الأرباح. وأوصى الباحث الشركات المالية الأردنية بتقليل عدد أعضاء مجلس الإدارة، و تعديل نسبة المديرين الخارجيين وغير التنفيذيين في كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق.

٤/٢/٧ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح

هدفت دراسة (Spalding,2010) إلى دراسة أثر حوكمة الشركات على الاكتشاف المبكر لمؤشرات الاحتيال المالي المحتمل داخل المنظمة. وخاصة التي تنتج من سلوك المدير التنفيذي، ذلك بتوفير قدر مناسب من الافصاح والشفافية داخل المنظمة، وبتقييم إجراءات وسلوك المدير التنفيذي ومديرين آخرين داخل المنظمة وشركة المراجعة الخارجية، توصلت الدراسة إلى ضرورة التركيز على إيجاد الآليات الكفيلة لتعزيز ورفع السلوك الأخلاقي لما لذلك من دور كبير في الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها التقارير المالية نتيجة استخدام أساليب وطرق محاسبية غير أخلاقية.

وفي نفس السياق هدفت دراسة (يوسف، ٢٠١٢) إلى اختبار مدى تأثير استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية، وحددت ملاءمة معلومات الأرباح بقدرة الأرباح على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٧٨ شركة نشطة مدرجة في سوق الأوراق المالية للأعوام

من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ ، و توصلت الدراسة إلى أن وجود أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين يؤثر إيجابياً في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية ، كما يؤثر قيام رئيس مجلس الإدارة بدور مزدوج (كرئيس للمجلس وكمدير تنفيذي) سلباً في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية، كما لا يؤثر حجم مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية. كما هدفت دراسة (النقود، ٢٠١٢) إلى معرفة أثر إصدار وتنفيذ قواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك لوضع مزيد من القيود على حرية مجلس الإدارة وأعضائه واستقلاليتهم، وفرض المزيد من الإفصاح والشفافية لإعطاء مزيد من الثقة في التقارير المالية حتى تعكس طبيعة المنشأة وسياساتها و التغيرات التي طرأت عليها، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود وتنفيذ قواعد الحوكمة قد وضع حدوداً على واقعية دوافع الإدارة في ممارسات إدارة الأرباح وأن قواعد حوكمة الشركات الصادرة في جمهورية مصر العربية غير كافية للحد بشكل نهائي من التلاعب في الأرباح، على الرغم من مساهمتها إلى حد كبير في الحد من بعض دوافع الإدارة للتلاعب في الأرباح. وذلك نظراً لأن معايير المحاسبة المالية والتي تمثل أحد أهم الأساليب المحاسبية لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات بها العديد من نقاط الضعف، والتي تستخدم في إطار محاسبي لإظهار القوائم والتقارير المالية بصورة محاسبية سليمة.

كما هدفت دراسة (السلمان،البسام، ٢٠١٦) إلى اختبار أثر الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات وهيكل الملكية في الحد والتخفيف من تلاعب إدارة الشركة بالأرباح في الشركات المدرجة في السوق السعودي، وقد استخدمت الدراسة عينة مكونة من ٨٠ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٤م وحتى ٢٠١٠م وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج تتمثل في ان الشركات التي لديها ممارسة جيدة للحوكمة تكون احتمالية تجاوزات مسؤولي الشركات في التلاعب بالقوائم المالية أقل كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في حين لم تجد الدراسة علاقة إحصائية بين حجم مكتب المراجعة وفرص التلاعب بالأرباح من قبل الإدارة ولم تجد كذلك علاقة بين الجمع بين مهام المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من جهة وإدارة الأرباح من جهة أخرى كما وجدت الدراسة ان زيادة الملكية الحكومية في المؤسسات الاستثمارية، وملكية أعضاء مجلس الإدارة في رؤوس أموال الشركات تساعد في الحد من إدارة الأرباح في الشركات المدرجة.

٥/٢/٧ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي

وإدارة الأرباح

هدفت دراسة (Kamarudina ، 2012) إلى إيجاد علاقة بين استقلالية لجان المراجعة وجودة الأرباح، و تأثير الدور المزدوج للمدير التنفيذي على هذه العلاقة. وباستخدام عينة من شركة مدرجة في بورصة ماليزيا وذلك من ٢٠٠٥-٢٠١٠ اتضح أن جودة الأرباح ترتبط بشكل إيجابي باستقلال لجنة التدقيق، ولكن العلاقة ضعفت بسبب وجود ازدواجية دور المدير التنفيذي. وكانت نتيجة الدراسة أنه عندما يكون لدى المدير التنفيذي سيطرة مفرطة على قرارات مجلس الإدارة من خلال شغل منصب رئيس مجلس الإدارة، فإن وظيفة المراقبة للجان التدقيق المستقلة لضمان جودة عالية للأرباح في البيانات المالية تصبح غير فعالة.

كما هدفت دراسة (Salihi, Kamardin, 2015) إلى اختبار العلاقة بين ازدواجية دور المدير التنفيذي، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة والمستحقات التقديرية في شركات السلع الصناعية النيجيرية، حيث بلغت عينة الدراسة من ٢٤ شركة في قطاع السلع الصناعية في البورصة النيجيرية خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى أن ازدواجية دور المدير التنفيذي واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة تؤثران بشكل كبير على الاستحقاقات التقديرية، أي أن الجمع بين مناصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة غير فعال في التقليل من إمكانية إدارة الأرباح، لذلك أوصت الدراسة بفصل مناصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة لتقليل احتمال إدارة ممارسة الاستحقاقات التقديرية، كما أوصت الدراسة بزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وذلك لتخفيض مستوى إداره الأرباح.

وفي نفس السياق هدفت دراسة (Zouari et al., 2015) إلى اختبار العلاقة بين خصائص المدير التنفيذي (تعويضات المديرين التنفيذيين، ازدواجية دور المديرين التنفيذيين، خبرة المديرين التنفيذيين) وإدارة الأرباح، وبلغت عينة الدراسة ١٥٣ شركة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين تعويضات المديرين التنفيذيين وإدارة الأرباح أي أنه كلما زادت نسبة أسهمهم زادت ممارستهم لإدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ازدواجية دور المديرين التنفيذيين وإدارة الأرباح أي أنه عندما يصبح المدير التنفيذي رئيسا لمجلس الإدارة يصبح ممارسته لإدارة الأرباح أكبر، كما توصلت الدراسة إلى أن خبرة المدير التنفيذي تؤثر على ممارستهم لإدارة الأرباح، وأوصت الدراسة إلى فرض رقابة على سلوك المديرين التنفيذيين والفصل بين وظيفتي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

ومن خلال تحليل الدراسات التي تناولت أثر الآليات المختلفة لحوكمة الشركات على تعديل سلوك المدير التنفيذي فيما يتعلق باتجاهه نحو إدارة الأرباح يمكن اشتقاق الفرض الثاني للدراسة على النحو التالي:

H₂: يختلف تأثير سلوك المدير التنفيذي على إدارة الأرباح باختلاف حوكمة الشركات.

ملخص للدراسات السابقة جدول رقم (١)

ازدواجية دور المدير التنفيذي	حجم مجلس الإدارة	لجنة المراجعة	ملكية اسهم المدير التنفيذي	نرجسية المدير التنفيذي	الدراسة
				+	O'Reilly et al.,2017
				+	Alexander ،2010
				+	Capalbo et al., 2018
				+	Spalding,2010
				+	Perez,2017
				+	O'Reilly III et al., 2014
			+		Armstrong,2010
			+		Warfiel،CHENG,2005
			+		Jayaraman &Milbourn, 2015
		-			مبارك، ٢٠١١
	+	×			الفضل، ٢٠١٥
		-			أحمد، ٢٠١٦
	+	-			عبد، عطوة، ٢٠١٩
		-			Kamarudina ، 2012
+	+	-			Azzuz & Khamis,2016
×	+				السلمان،البسام، ٢٠١٦
	+				النقود، ٢٠١٢
+					يوسف، ٢٠١٢
+			+		Salihi, Kamardin,2015
+					Zouari et al.,2015

٣/٧ - الدراسة التطبيقية

تتناول الدراسة في هذا الجزء منهجية الدراسة، ومصادر جمع البيانات ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك تتناول متغيرات ونموذج الدراسة ، والاساليب الإحصائية المستخدمة فيها.

١ /٣/٧ منهجية الدراسة

تم اتباع تحليل المحتوى حيث قام الباحثون بجمع واستخراج البيانات اللازمة للشركات المدرجة بالسوق السعودي لقياس وتحليل التقارير الخاصة بمجلس الادارة والتقارير السنوية

والتقارير المالية خلال فترة الدراسة واختبار فروض الدراسة، والوصول إلى النتائج وطرح التوصيات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة .

٢/٣/٧ مصادر البيانات

من أجل إنجاز الدراسة تم الاعتماد على العديد من مصادر المعلومات والتي تتمثل في: **البيانات الأولية:** تتمثل في التقارير المالية والتقارير السنوية وتقارير مجلس الإدارة المنشورة. **البيانات الثانوية:** تتمثل بمراجعة الكتب والمجلات العلمية المتخصصة والأبحاث السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة إضافة إلى الدوريات والمقالات ومواقع الانترنت التي تساعد في إثراء الجانب العملي للدراسة.

٣/٣/٧ عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية، وحسب بيانات شركة السوق المالية السعودية_تداول، يبلغ عدد الشركات المساهمة المدرجة ١٧٩ شركة^٢ سيتم تطبيق الدراسة على ٢٠ شركة تتوفر فيها البيانات المطلوبة باستثناء قطاع البنوك والتأمين نظراً لطبيعة نشاطهما الخاص، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٤ - ٢٠١٧.

٤/٣/٧ المتغيرات وكيفية قياسها

• المتغير التابع

إدارة الأرباح (EM)

سيتم قياسه باستخدام نسبة ميلر حيث أشارت عدد من الدراسات السابقة منها دراسة (علي، ٢٠١٩) ودراسة (مبارك، ٢٠١١) إلى نموذج نسبة ميلر كقياس لإدارة الأرباح وتم استخدام هذا المقياس خلال الدراسة الحالية لتلافيه لبعض القصور في المقاييس الأخرى لقياس إدارة الأرباح، وكما سبق الإشارة إلى أن نموذج نسبة ميلر يقوم على فرضيتين أساسيتين وهما؛

فرضية عدم وجود إدارة أرباح:

$$(WC / CFO)_{t-0} - (WC / CFO)_{t-1} = 0$$

فرضية وجود إدارة أرباح:

$$(.WC / CFO)_{t-0} - (.WC / CFO)_{t-1} = 0$$

² <https://www.tadawul.com.sa/>

ءهء إن:

$WC = \frac{\text{التغير في صافي رأس المال العامل}}{\text{التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}$

$CFO = \text{التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}$

• المتغير المستقل

سلوك المدير التنفيذي (CEO's cond)

يتم قياسه باستخدام المتغيرات التالية :

١. نرجسية المدير التنفيذي

ويتم قياسه من خلال :

- بروز صورة المدير التنفيذي

يستند قياس متغير بروز صورة المدير التنفيذي في التقرير السنوي للشركة على مرحلتين:
المرحلة الأولى: يأخذ المتغير القيمة ١ إذا كان لا يوجد صورة للمدير التنفيذي، ويأخذ القيمة ٢ إذا تم تصوير المدير التنفيذي مع مسؤولين تنفيذيين آخرين أو أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الشركة، يأخذ القيمة ٣ إذا تم تصوير المدير التنفيذي وحده ، وتتخذ الصورة الفوتوغرافية أقل من نصف الصفحة، يأخذ القيمة ٤ إذا تم تصوير المدير التنفيذي وحده، وتتناول الصورة نصف الصفحة على الأقل ، مع احتواء النص على بعض المساحة على الصفحة، يأخذ القيمة ٥ إذا تم تصوير المدير التنفيذي وحده ، وتتولى الصورة الفوتوغرافية كامل الصفحة.

المرحلة الثانية: يتم حساب متوسط لمقياس بروز صورة المدير التنفيذي، بحيث يتم قياس المتوسط بمتغير وهمي يأخذ القيمة ١ إذا كان متوسط درجات الصور ٣ أو أعلى وصفر بخلاف ذلك.

- خطاب المدير التنفيذي: متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة إذا كان خطاب المدير

التنفيذي يحتوي على ضمائر شخصية وصفر بخلاف ذلك .

٢. ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة: تم قياسه بعدد الأسهم المملوكة للمدير التنفيذي بالنسبة إلى إجمالي عدد الأسهم، ثم إعادة القياس^٣ بمتغير وهمي يعطى الرقم (١) إذا كان المدير التنفيذي يمتلك نسبة من أسهم الشركة، وصفر بخلاف ذلك.

• المتغير المعدل Moderator Variable

حوكمة الشركات (CG)، التي يتم قياسها من خلال مجموعة من آليات الحوكمة وهي؛ نسبة عدد المديرين غير التنفيذيين: عدد أعضاء المديرين غير التنفيذيين في المجلس إلى إجمالي عدد أعضاء المجلس وذلك في نهاية العام.

- حجم مجلس الإدارة: عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- ازدواجية دور المدير التنفيذي: متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة إذا كان رئيس المجلس مدير تنفيذي وصفر بخلاف ذلك.
- لجنة المراجعة: متغير وهمي يأخذ القيمة ١ في حالة وجود لجنة مراجعة وصفر بخلاف ذلك

المتغيرات الرقابية

- حجم الشركة (Size): اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.
- مديونية الشركة (Lev): تقاس بإجمالي الديون على إجمالي الأصول.

٥/٣/٧ التصميم البحثي

لاختبار أثر سلوك المدير التنفيذي كمتغير مستقل، ومجموعة من المتغيرات الرقابية، إضافة إلى اختبار الأثر المعدل لآليات حوكمة الشركات على علاقة سلوك المدير التنفيذي بإدارة الأرباح، استخدم الباحثون نموذج الانحدار الخطى المتعدد - Multiple Linear Regress- وبالتالي استخدموا النموذج التالي لإجراء التحليل:

$$EM_i = \beta_0 + \beta_1 \text{ CEO's cond}_i + \beta_2 \text{ CG}_i + \beta_3 \text{ Size}_i + \beta_4 \text{ Lev}_i + \varepsilon_i$$

^٣تم إعادة القياس لنسبة ملكية المدير التنفيذي لأسهمهم، نظرا لأنه عند جمع البيانات، وجد الباحثون أن نسبة ملكية المديرين لأسهم في شركات العينة منخفض جدا، مما قد لا يؤدي إلى إظهار النتيجة الحقيقية للنماذج الإحصائية المستخدمة، وقد تم استخدام نسبة ملكية المدير التنفيذي للأسهم فقط في الإحصاء الوصفي الجدول رقم (٣).

حيث:

EM: إدارة الأرباح

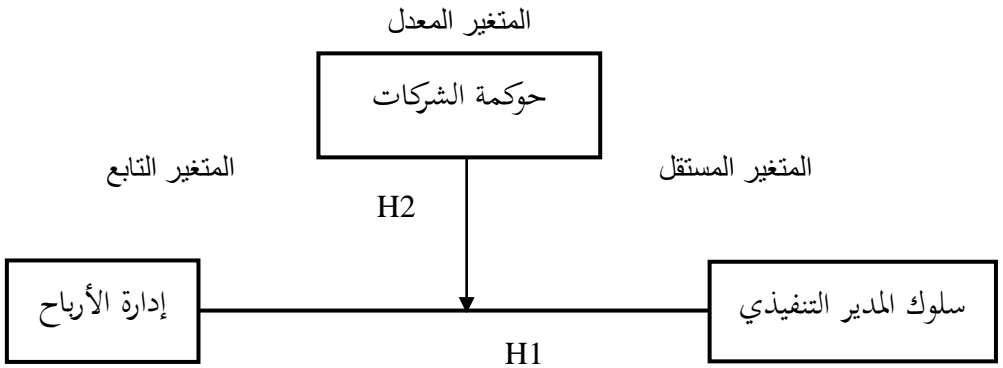
CEO's cond: سلوك المدير التنفيذي

CG: حوكمة الشركات

Size: حجم الشركة

lev: مديونية الشركة

والشكل التالي رقم (1) يوضح العلاقة ما بين المتغير التابع وبين المتغير المستقل والمتغير المعدل على النحو التالي:



شكل رقم (1) التصميم البحثي للدراسة

٦/٣/٧ الأساليب الإحصائية

تم جمع البيانات من خلال التقارير المالية والسنوية وتقارير مجلس الإدارة للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية التي ستمثل عينة الدراسة، وسيتم الاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة .

٤/٧ - نتائج اختبار فروض البحث

١/٤/٧ نتائج الإحصاء الوصفي

أولاً: المتغير التابع: (إدارة الأرباح)

تم تصنيف الشركات المساهمة والمدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) إلى شركات ممارسة لإدارة الأرباح، وشركات غير ممارسة لإدارة الأرباح، وذلك باستخدام نسبة ميلر

كمقياس لإدارة الأرباح، ويوضح الجدول رقم (٢) عدد ونسب شركات الدراسة التي يوجد بها إدارة الأرباح والتي لا يوجد بها إدارة الأرباح.

جدول رقم (٢): تصنيف شركات الدراسة إلى شركات يوجد بها إدارة الأرباح وشركات

لا يوجد بها إدارة الأرباح

تصنيف الشركات	عدد الشركات	نسبة الشركات
ممارسة لإدارة الأرباح	٢٠	%١٠٠
غير ممارسة لإدارة الأرباح	٠	%٠٠
المجموع	٢٠	%١٠٠

يتضح من من الجدول السابق أن جميع الشركات محل الدراسة وبنسبة ١٠٠% يوجد بها إدارة الأرباح.

ثانياً: المتغير المستقل: سلوك المدير التنفيذي

جدول رقم (٣) الإحصاء الوصفي لسلوك المدير التنفيذي

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
نسبة ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة	80	.000000	.064500	.00790362	.018926097
الدرجة	80	1.00	6.00	2.8454	1.30245
Valid N (listwise)	80				

ويوضح الجدول السابق نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل: سلوك المدير التنفيذي، ويشمل ذلك كلاً من نسبة ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة، والدرجة، وأشارت نتائج الإحصاء الوصفي فيما يخص نسبة ملكية المدير التنفيذي للأسهم في الشركات محل الدراسة (٢٠ شركة)، وخلال مدة الدراسة (٤ سنوات)، أن متوسطها (٠.٠٠٨) بانحراف معياري (٠.٠١٩)، وأن الحد الأدنى لنسبة ملكية المدير التنفيذي للأسهم كان صفراً، في حين أن الحد الأعلى لنسبة ملكية المدير التنفيذي للأسهم كان (٠.٠٦٥)، أما فيما يخص الدرجة في الشركات محل الدراسة، فقد بلغ متوسطها (٢.٨٥) بانحراف معياري مقداره (١.٣٠)، ويتضح أن الحد الأدنى للدرجة كان (٠.٠١)، في حين أن الحد الأعلى للدرجة كان (٦.٠٠) يتضمن المقياسين الأول بروز صورة المدير التنفيذي بالإضافة إلى خطاب المدير التنفيذي.

ثالثاً: المتغير المعدل (حوكمة الشركات)

يوضح الجدول رقم (٤) الإحصاء الوصفي للمتغير المعدل (آليات حوكمة الشركات) من حيث

جدول رقم (٤): الإحصاء الوصفي لآليات حوكمة الشركات

أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري	الوسيط	الوسط الحسابي	آليات حوكمة الشركات
11	7	1.17	9.00	8.93	حجم مجلس الإدارة
1.00	1.00	0.00	1.00	1.00	لجنة المراجعة
9	1	1.63	4.50	4.29	عدد الأعضاء غير التنفيذيين
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	ازدواجية دور المدير التنفيذي

يتضح من الجدول السابق أن الفرق منخفض بين أدنى قيمة لحجم مجلس الإدارة والتي بلغت (٧) أعضاء وبين أعلى قيمة لحجم مجلس الإدارة والتي بلغت (١١) عضواً، ويمكن تفسير محدودية التشتت بين القيمتين إلى التزام الشركات المساهمة بتطبيق الأنظمة واللوائح الخاصة بتكوين مجلس الإدارة، حيث نصت اللوائح على ألا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ١١ عضواً (نص المادة الثانية عشرة من لائحة حوكمة الشركات)، وهذا يختلف مع دراسة (كانه، ٢٠١٤) والذي بلغت أدنى قيمة لحجم مجلس الإدارة (١) عضو وأعلى قيمة بلغت (١٢) عضو ، كما تبين دراسة (يوسف ٢٠١٢) أن أدنى قيمة (٣) أعضاء وأعلى قيمة (١٣) عضواً.

كما يتضح أن قيمة الانحراف المعياري لعدد الأعضاء غير التنفيذيين مرتفع نسبياً، حيث بلغ (١.٦٣)، وهذا يدل على وجود فرق بين أدنى قيمة وأعلى قيمة لعدد الأعضاء غير التنفيذيين بالشركات موضوع الدراسة خلال الفترة ، كما يتبين من دراسة (يوسف، ٢٠١٢) أن لوجود غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير التنفيذيين تأثيراً إيجابياً في القدرة التنبؤية للأرباح المحاسبية .

يتضح أيضاً ثبات قيمة كل من لجنة المراجعة وازدواجية دور المدير التنفيذي بعكس دراسة (كانه، ٢٠١٤) الذي يساوي (٣.٢) أشخاص حيث بلغ قيمة الانحراف المعياري (٠.٥٤) مما يعني أن حجم اللجنة في حدود المتطلب النظامي المنصوص في لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية، كما يتضح من خلال دراسة (Kamarudina، 2012) والتي تبين

أن العلاقة بين جودة الأرباح ولجنة التدقيق علاقة ايجابية ولكنها ضعفت بسبب ازدواجية دور المدير التنفيذي، وكانت نتيجة الدراسة أنه عندما يشغل المدير التنفيذي منصب رئيس مجلس الإدارة، فإن وظيفة المراقبة للجان التدقيق المستقلة لضمان جودة عالية للأرباح في البيانات المالية تصبح غير فعالة، حيث ان معامل ACIND ليس معنوياً ($p < 0.010$) في عينة الازدواجية، مما يشير أنه لا يوجد دليل على أن استقلال لجنة المراجعة له أي تأثير على جودة الأرباح في الشركات التي يكون فيها المدير التنفيذي رئيساً لمجلس الإدارة.

رابعاً: المتغيرات الرقابية (خصائص الشركة)

١ - حجم الشركة

يوضح الجدول رقم (٥) الإحصاء الوصفي للمتغير الرقابي (حجم الشركة) من حيث الوسط الحسابي والوسيط وأدنى وأعلى قيمة لحجم الشركة في الشركات المساهمة السعودية والانحراف المعياري.

الوسط الحسابي والوسيط وأدنى وأعلى قيمة لآليات الحوكمة والانحراف المعياري لعينة الدراسة، على النحو التالي:

جدول رقم (٥): الإحصاء الوصفي لحجم الشركات المساهمة السعودية

خصائص الشركة	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
حجم الشركة	6.88	6.80	0.69	5.49	8.65

يتضح من نتائج الجدول السابق أن أعلى قيمة لحجم الشركات المساهمة بلغت (٨.٦٥)، وهي عائدة لشركة يوجد بها إدارة الأرباح، بينما بلغت أدنى قيمة (٥.٤٩)، وهي تعود أيضاً لشركة يوجد بها إدارة الأرباح، مما يدل على عدم وجود تشتت بين حجم الشركات الموجود بها إدارة الأرباح، حيث تم قياس حجم الشركات عن طريق حساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية العام.

٢ - مديونية الشركة

يوضح الجدول رقم (٦) الإحصاء الوصفي للمتغير الرقابي (مديونية الشركة) من حيث الوسط الحسابي والوسيط وأدنى وأعلى قيمة لمديونية الشركة في الشركات المساهمة السعودية والانحراف المعياري.

جدول رقم (٦): الإحصاء الوصفي لمديونية الشركات المساهمة السعودية

خصائص الشركة	الوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
مديونية الشركة	0.52	0.54	0.19	0.01	0.85

يتضح من نتائج الجدول السابق أن أعلى قيمة لمديونية الشركات المساهمة بلغت (٠.٨٥)، بينما بلغت أدنى قيمة (٠.٠١)، مع وجود انخفاض في الانحراف المعياري (٠.١٩) مما يدل على عدم وجود اختلافات كبيرة بين الشركات في نسبة المديونية.

تحليل الارتباط Correlation

يوضح جدول رقم (٧) نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة:

جدول رقم (٧)

		إدارة الأرباح	الانحرفية	ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة	عدد الاعضاء غير التنفيذيين	حجم مجلس الإدارة	مديونية الشركة	حجم الشركة
إدارة الأرباح	Pearson Correlation	1	.232*	.210	-.262*	.162	.227*	.020
	Sig. (2-tailed)		.038	.061	.019	.151	.043	.860
	N	80	80	80	80	80	80	80
الانحرفية	Pearson Correlation	.232*	1	-.004-	-.013-	.371**	.132	.249*
	Sig. (2-tailed)	.038		.971	.906	.001	.243	.026
	N	80	80	80	80	80	80	80
ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة	Pearson Correlation	.210	-.004-	1	-.372**	-.143-	.047	-.124-
	Sig. (2-tailed)	.061	.971		.001	.205	.681	.274
	N	80	80	80	80	80	80	80
عدد الاعضاء غير التنفيذيين	Pearson Correlation	-.262*	-.013-	-.372**	1	.224*	-.302**	.081
	Sig. (2-tailed)	.019	.906	.001		.046	.007	.477
	N	80	80	80	80	80	80	80
حجم مجلس الإدارة	Pearson Correlation	.162	.371**	-.143-	.224*	1	-.142-	.226*
	Sig. (2-tailed)	.151	.001	.205	.046		.209	.044
	N	80	80	80	80	80	80	80
مديونية الشركة	Pearson Correlation	.227*	.132	.047	-.302**	-.142-	1	.532**

	Sig. (2-tailed)	.043	.243	.681	.007	.209		.000
	N	80	80	80	80	80	80	80
حجم الشركة	Pearson Correlation	.020	.249*	-.124-	.081	.226*	.532**	1
	Sig. (2-tailed)	.860	.026	.274	.477	.044	.000	
	N	80	80	80	80	80	80	80
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).								
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).								

يتضح من نتائج ارتباط بيرسون ما يلي:

- معامل الارتباط بين المتغيرين إدارة الأرباح والنجسية بلغت قيمته (0.232)، وهو دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05). أي أن توجد علاقة ارتباط طردية معنوية بين النجسية وإدارة الأرباح، بما يتسق مع توقع الباحثون بأنه كلما زادت نجسية المدير التنفيذي يكون من المرجح أكثر أن يقوم بإدارة الأرباح.
- معامل الارتباط بين المتغيرين إدارة الأرباح وملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة بلغت قيمته (0.210)، وهي علاقة طردية ضعيفة، غير دالة إحصائياً، أي أنه لا يوجد ارتباط بين ملكية المدير التنفيذي للأسهم وإدارة الأرباح.
- معامل الارتباط بين المتغيرين إدارة الأرباح وعدد الاعضاء غير التنفيذيين بلغت قيمته (-0.262)، وهي علاقة عكسية، دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، أي أنه يوجد ارتباط عكسي بين عدد الاعضاء غير التنفيذيين وإدارة الأرباح. مما يشير إلى أن زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين تحد من قدرة الإدارة على إدارة الأرباح، مما يدعم مبدئياً من قبول فرض الدراسة الثاني بقدرة آليات حوكمة الشركات على الحد من التأثير السلبي للحوافز الإدارية الانتهازية لإدارة الأرباح
- معامل الارتباط بين المتغيرين إدارة الأرباح وحجم مجلس الإدارة بلغت قيمته (0.162)، وهي علاقة طردية ضعيفة، غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05). أي أنه لا يوجد ارتباط بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.
- معامل الارتباط بين المتغيرين إدارة الأرباح ومديونية الشركة بلغت قيمته (0.227)، وهي علاقة طردية، دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05). أي أنه يوجد ارتباط طردى جوهري بين مديونية الشركة وإدارة الأرباح.

- معامل الارتباط بين المتغيرين إدارة الأرباح وحجم الشركة بلغت قيمته (٠.٠٢٠)، وهي علاقة طردية ضعيفة، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى (٠.٠٥). أي أنه لا يوجد ارتباط بين حجم الشركة وإدارة الأرباح.
- كما يتضح من نموذج الارتباط أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمعدلة والضابطة وبعضها البعض أقل من ٧٥% وبالتالي لا توجد مشكلة الازدواج الخطى بين تلك المتغيرات.

٢/٤/٧ نتائج اختبار فروض البحث

لاختبار فرضى الدراسة وتحديد العلاقة بين سلوك المدير التنفيذي- نرجسية المدير التنفيذي، وملكيته لأسهم الشركة- و إدارة الأرباح، ودور المتغير المعدل - حوكمة الشركات- في تعديل العلاقة، مع الرقابة على بعض المتغيرات - مديونية الشركة، حجم الشركة-، قام الباحثون باستخدام مجموعة نماذج للانحدار المتعدد وتظهر النتائج على النحو التالي:

أولاً: نتائج تحليل نموذج الدراسة الأول

تم استخدام نموذج الانحدار التالي لاختبار أثر نرجسية المدير التنفيذي على إدارة الأرباح (الفرض الأول/أ):

$$EM_i = \beta_0 + \beta_1 CEOnarc_i + \beta_2 Size_i + \beta_3 Levi + \epsilon_i$$

حيث:

$$CEOnarc = \text{نرجسية المدير التنفيذي}$$

ويوضح الجدول التالي نتائج التحليل:

جدول رقم (١/٨): نتائج نموذج الانحدار لاختبار فرض الدراسة الأول/أ

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.348 ^a	.121	.086	2.34796

a. Predictors: (Constant), النرجسية، حجم الشركة، مديونية الشركة،

يلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط **R** بين المتغيرات المستقلة (النرجسية، حجم الشركة، مديونية الشركة) من جهة، والمتغير التابع (إدارة الأرباح) من جهة أخرى يساوي (٠.٣٤٨) وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية بينهما.

كما يلاحظ أن مربع معامل الارتباط $R^2 = (0.121)$ وهذا يشير إلى أن نسبة التباين في المتغير المتنبأ به وهو إدارة الأرباح والتي يمكن أن ترجع أو تفسر بالمتغيرات المستقلة (المنبئة) وهي النرجسية وحجم الشركة ومديونية الشركة = ١٢%.

جدول رقم (٢/٨): ANOVA^a

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	57.576	3	19.192	3.481	.020 ^b
	Residual	418.982	76	5.513		
	Total	476.558	79			

a. Dependent Variable: إدارة الأرباح

b. Predictors

جدول رقم (٣/٨): معاملات نموذج الانحدار الأول a.

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
	B	Std. Error			
1	(Constant)	3.261	2.755	1.183	.240
	النرجسية	.457	.209	.242	.032
	مديونية الشركة	3.730	1.569	.302	.020
	حجم الشركة	-.711-	.460	-.201-	-.1546-

a. Dependent Variable

وأوضحت نتائج الجدول (٢/٨) معنوية نموذج الانحدار حيث $F=(3.481)$, $Pvalue=(.020)$ وقد أظهرت نتائج الجدول (٣/٨) أنه توجد علاقة إيجابية معنوية بين النرجسية وإدارة الأرباح، حيث $(p\ value=.032)$ $(t=2.182)$ ، مما يشير إلى أنه بزيادة نرجسية المدير التنفيذي يزداد سلوكه الانتهازي باتخاذ قرارات كبيره في الشركة ومصيرية لتحقيق مصالح شخصية، تحسن من صورته أمام الآخرين دون النظر للأطراف المختلفة بالتالي تزيد النرجسية من ممارسته لإدارة الأرباح، كما أشارت نتائج تحليل نموذج الانحدار إلى وجود علاقة موجبة معنوية بين مديونية الشركة وإدارة الأرباح، مما يتفق مع العديد من الدراسات التي توصلت إلى أنه يلجأ المديرون لإدارة الأرباح بهدف تخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية للدين، وأن الشركات التي تكون نسبة مديونيتها مرتفعة تلجأ لإدارتها للتأثير على المعلومات المحاسبية للوفاء بشروط المديونية (Fung& Goodwin, 3013; Ghazali et al., 2015) ولم تجد الدراسة دليل على وجود علاقة بين حجم الشركة وإدارة الأرباح. وتؤدي نتائج تحليل نموذج

الانحدار الأول للدراسة إلى قبول الفرض الأول/أ مع إعادة صياغته على بأن تؤثر نرجسية المدير التنفيذي إيجابا على إدارة الأرباح.

ثانياً: نتائج تحليل نموذج الدراسة الثاني

تم استخدام نموذج الانحدار التالي لاختبار أثر ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة على إدارة الأرباح (الفرض الأول/ب):

$$EM_i = \beta_0 + \beta_1 CEOowner_i + \beta_2 Size_i + \beta_3 Lev_i + \varepsilon_i$$

حيث:

CEOowne = ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة

جدول رقم (١/٩): نتائج نموذج الانحدار لاختبار فرض الدراسة الأول /ب/

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.314 ^a	.099	.063	2.37711

a. Predictors: (Constant), مديونية الشركة, حجم الشركة, ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة

يلاحظ من الجدول السابق أن معامل الارتباط **R** بين المتغيرات المستقلة (ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة، حجم الشركة، مديونية الشركة) من جهة، والمتغير التابع (إدارة الأرباح) من جهة أخرى يساوي (٠.٣١٤) وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية ضعيفة بينهما. كما أشارت النتائج أن مربع معامل الارتباط $R^2 = (٠.٠٩٩)$ وهذا يشير إلى أن نسبة التباين في المتغير المتنبأ به وهو إدارة الأرباح والتي يمكن أن ترجع أو تفسر بالمتغيرات المستقلة (المنبئة) وهي ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة، ومديونية الشركة، حجم الشركة = ٩.٩%.

جدول رقم (٢/٩) ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	47.110	3	15.703	2.779	.047 ^b
	Residual	429.448	76	5.651		
	Total	476.558	79			

a. Dependent Variable: إدارة الأرباح

b. Predictors

جدول رقم (٣/٩) معاملات نموذج الانحدار الثاني.a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	1.365	2.973		.459	.648
1 ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة	1.189	.711	.185	1.672	.099
مديونية الشركة	3.369	1.603	.273	2.102	.039
حجم الشركة	-.361-	.462	-.102-	-.781-	.437

a. Dependent Variable

ويتضح من نتائج تحليل الانحدار جدول (٢/٩) معنوية نموذج الانحدار حيث (P value=.047), (F=2.779)، كما يتضح من (جدول رقم (٣/٩))، عدم وجود علاقة بين ملكية المدير التنفيذي لأسهم في الشركة وإدارة الأرباح حيث (pvalue = .099) (t=1.672) ، ويفسر الباحثون هذه النتيجة لعدم معنوية العلاقة بين ملكية المدير التنفيذي لأسهم وإدارة الأرباح، بأنه حسب لائحة الحوكمة في المملكة العربية السعودية حددت أنه يتنافى مع استقلال المدير التنفيذي أن يكون مالكاً لما نسبته خمسة في المائة أو أكثر من أسهم الشركة أو من أسهم شركة أخرى من مجموعتها أو له صلة قرابة مع من يملك هذه النسبة، وكانت شركات العينة ملتزمة باستقلال المدير التنفيذي، وعدم مخالفة لائحة الحوكمة بالمملكة العربية السعودية، فكانت ملكية المديرين التنفيذيين لأسهم الشركة في الحدود التي لا تمثل دافعا لإدارة الأرباح لتحقيق مصالح شخصية لهم متمثلة في زيادة سعر الأسهم في الفترة القصيرة، وتحقيق مكاسب بصورة انتهازية. مما يشير إلى أنه وفقا لذلك لن تؤدي ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة إلى إدارة الأرباح، الأمر الذي يؤدي إلى رفض الفرض الأول/ ب.

ثالثاً: نموذج الدراسة الثالث لاختبار تأثير المتغير المعدل على العلاقة محل الدراسة⁵:

استخدم الباحثون نموذج الانحدار المتعدد لاختبار الفرض الثاني للدراسة، لاختبار أثر أليات الحوكمة على إدارة الأرباح، والأثر المعدل لها على سلوك المدير التنفيذي في علاقته بإدارة الأرباح.

⁴لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١٦-٢٠١٧) وتاريخ ١٦-٥-١٤٣٨هـ الصادر بالمرسوم

الملكي رقم م/٣ وتاريخ ٢٨-١-١٤٣٧هـ

⁵قامت الدراسة باستبعاد متغيري لجنة المراجعة وازدواجية دور المدير التنفيذي من متغيرات نموذج الانحدار الخطي المتعدد نظراً لأن قيمتهما ثابتة وغير متغيرة وبالتالي فإن المتغيرين ليس لهما أي تأثير على النموذج.

وقد تم صياغة النموذج على النحو التالي:

$$EM_i = \beta_0 + \beta_1 CEO_{narc_i} + \beta_2 CEO_{owner_i} + \beta_3 Bodsiz_e_i + \beta_4 NED_i + \beta_5 Size_i + \beta_6 Lev_i + \varepsilon_i$$

حيث:

Bodsize: حجم مجلس الإدارة

NED: عدد أعضاء المديرين غير التنفيذيين

وقد أظهرت نتائج اختبار الانحدار المتعدد جدول رقم (١/١٠) معامل الارتباط R بين المتغيرات المستقلة (الترجسية، حجم مجلس الإدارة، وعدد الأعضاء غير التنفيذيين، والمتغيرات التفاعلية)، والمتغيرات الرقابية من جهة، والمتغير التابع (إدارة الأرباح) من جهة أخرى يساوي (٠.٤٥٩) وهذا يشير إلى وجود علاقة طردية متوسطة بينهم، وأن $R^2 = (٠.٢١٠)$ وهذا يشير إلى أن نسبة التباين في المتغير المتبأ به وهو إدارة الأرباح والتي يمكن أن ترجع أو تفسر بالمتغيرات المستقلة (المنبئة) = ٢١%، وهي أكبر مما كانت عليه قبل إدخال متغيرات الحوكمة، حيث تحسنت قدرة النموذج على التفسير والتنبؤ من ١٢% في نموذج الانحدار الأول، و ٩% في نموذج الانحدار الثاني، إلى ٢١% بعد إدخال متغيرات الحوكمة المعدلة، مما يمكن للباحث تفسير ذلك بالأثر الايجابي لحوكمة الشركات في تفسير العلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح.

جدول رقم (١/١٠): نتائج نموذج الانحدار لاختبار الفرض الثاني للدراسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.459 ^a	.210	.146	2.27032

a. Predictors: (Constant), حجم مجلس الإدارة, حجم, النرجسية, ملكية المدير التنفيذي لأسهم, عدد الاعضاء غير التنفيذيين, الشركة, مديونية الشركة

كما أشارت نتائج الانحدار المتعدد جدول رقم (٢/١٠) إلى معنوية نموذج الانحدار حيث (F= 3.243), (P value=.007)، وقد أوضحت نتائج تحليل الانحدار المتعدد جدول رقم (٣/١٠) وجود علاقة إيجابية معنوية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، حيث (t=2.060) (p value=.043) مما يشير إلى أنه كلما زاد حجم المجلس، كلما ارتفعت إدارة الأرباح، ومن ثم ضرورة تحديد حجم أمثل لمجلس الإدارة، بالشكل الذي معه يكون للمجلس دور رقابي فعال على ممارسات الإدارة فيما يتعلق بإدارة الأرباح، كما أشارت نتائج التحليل إلى عدم وجود

علاقة معنوية بين نرجسية المدير التنفيذي وإدارة الأرباح حيث (p value= 1.292) (t=201). مما يشير إلى أنه بدخول متغيرات الحوكمة كمتغيرات معدلة في نموذج الانحدار، تحولت العلاقة ما بين نرجسية المدير التنفيذي وإدارة الأرباح من علاقة إيجابية معنوية- كما ظهر في النموذج الأول- إلى علاقة غير معنوية كما ظهر في هذا النموذج، مما يشير إلى أن حوكمة الشركات وضعت قيود على تصرفات المدير التنفيذي، ويقدم دليل على أن حوكمة الشركات أدت إلى تقييد سلوك المدير التنفيذي النرجسي في استخدام صلاحياته انتهازيًا، وبالتالي خفضت حوكمة الشركات من العلاقة الإيجابية بين نرجسية المدير التنفيذي وإدارة الأرباح.

كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين ملكية المديرين لأسهم الشركة وإدارة الأرباح، وقد سبق تفسير هذه النتيجة حيث أرجع الباحثون هذه النتيجة إلى امتثال الشركات السعودية بقواعد الحوكمة فيما يتعلق بامتلاك الإدارة لنسبة أسهم لا تتعدى الحدود المسموح بها في لائحة الحوكمة بالمملكة العربية السعودية، وهذه النسبة المحددة في حد ذاتها لا تمثل دافعاً للإدارة لإدارة الأرباح، بصفة عامة، هذه النتائج مجتمعة تؤدي بالباحثين إلى قبول الفرض الثاني

جدول رقم (٢/١٠) ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	100.289	6	16.715	3.243	.007 ^b
	Residual	376.269	73	5.154		
	Total	476.558	79			

a. Dependent Variable: إدارة الأرباح

b. Predictors

جدول رقم (٣/١٠): معاملات نموذج الانحدار الثالث. a.

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	
	B	Std. Error	Beta			
	(Constant)	-.796-	3.208		-.248-	.805
1	النرجسية	.280	.217	.149	1.292	.201
	ملكية المدير التنفيذي لأسهم	.967	.725	.151	1.334	.186
	عدد الاعضاء غير التنفيذيين	-.176-	.138	-.156-	-1.272-	.207
	حجم مجلس الإدارة	.526	.255	.250	2.060	.043
	مديونية الشركة	3.641	1.727	.295	2.109	.038
	حجم الشركة	-.704-	.484	-.199-	-1.454-	.150

a. Dependent Variable

وكإختبار إضافي لاختبار الدور المعدل لحوكمة الشركات على العلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح قام الباحثون بصياغة نموذج للانحدار المتعدد، لاختبار الأثر التفاعلي لآليات حوكمة الشركات مع سلوك المدير التنفيذي، على إدارة الأرباح على النحو التالي:

$$EM_i = \beta_0 + \beta_1 CEO_{narc_i} + \beta_2 CEO_{owner_i} + \beta_3 Bodsiz_e_i + \beta_4 NED_i + \beta_5 (CEO_{narc_i} * Bodsiz_e_i) + \beta_6 (CEO_{owner_i} * Bodsiz_e_i) + \beta_7 (CEO_{narc_i} * NED_i) + \beta_8 (CEO_{owner_i} * NED_i) + \beta_9 Size_i + \beta_{10} Lev_i + \varepsilon_i$$

جدول رقم (١/١١): نتائج نموذج الانحدار للاختبار الإضافي للفرض الثاني للدراسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.473 ^a	.224	.111	2.31579

a. Predictors: (Constant), النرجسية، ملكية المديرين لاسهم، عدد الاعضاء غير التنفيذيين، حجم مجلس الإدارة، النرجسية* عدد الاعضاء غير التنفيذيين، النرجسية* حجم مجلس الادارة، ملكية المديرين لاسهم* حجم مجلس الادارة، ملكية المديرين لاسهم* عدد الاعضاء غير التنفيذيين، حجم الشركة، مديونية الشركة

يتضح من النتائج الظاهرة في الجدول رقم (١/١١) إلى تحسن طفيف على قدرة النموذج على التفسير والتنبؤ بإدخال المتغيرات التفاعلية، فقد زادت R^2 من ٢١% إلى ٢٢٪، مما يشير إلى أن آليات حوكمة الشركات، ستعمل بغض النظر عن وجود سلوك غير أخلاقي من قبل إدارة الشركات يهدد عدم تحقيق الهدف المرجو من إعداد القوائم المالية، من حيث أنها تعبر بصدق وعدالة عن أداء الشركة والمركز المالي لها. كما يتضح من الجدول رقم (٢/١١) معنوية نموذج الانحدار، وإن انخفضت معنوية النموذج عن معنوية النموذج السابق قبل إدخال المتغيرات التفاعلية حيث (F= 1.986), (P value=.048)

جدول رقم (٢/١١) ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	106.519	10	10.652	1.986	.048 ^b
	Residual	370.039	69	5.363		
	Total	476.558	79			

a. Dependent Variable: إدارة الارباح

b. Predictors

جدول رقم (٣/١١): معاملات نموذج الانحدار الإضافي. a.

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	6.860	9.149		.750	.456
النجسية	-.682-	2.068	-.362-	-.330-	.742
نسبة ملكية المدير التنفيذي لأسهم	-3.834-	7.673	-.597-	-.500-	.619
عدد الاعضاء غير التنفيذيين	.034	.593	.030	.057	.955
حجم مجلس الادارة	-.406-	1.019	-.193-	-.399-	.691
النجسية* عدد الاعضاء غير التنفيذيين	-.065-	.122	-.253-	-.534-	.595
النجسية * حجم مجلس الادارة	.144	.234	.807	.617	.539
ملكية المديرين لأسهم* عدد الاعضاء غير التنفيذيين	-.069-	.479	-.076-	-.145-	.885
ملكية المديرين لأسهم * حجم المجلس	.546	.914	.791	.598	.552
مديونية الشركة	3.418	1.824	.277	1.874	.065
حجم الشركة	-.718-	.503	-.203-	-1.428-	.158

a. Dependent Variable

ويظهر الجدول رقم (٣/١١) عدم وجود علاقة معنوية بين نرجسية المدير التنفيذي وإدارة الأرباح، وعلى الرغم من التوصل لنفس النتيجة قبل إدخال المتغيرات التفاعلية، إلا أن هذه العلاقة قبل إدخال متغيرات الحوكمة كانت علاقة إيجابية معنوية، وبعد إدخال متغيرات الحوكمة أصبحت العلاقة إيجابية غير معنوية، بينما تحولت العلاقة بين النرجسية وإدارة الأرباح بعد إدخال المتغيرات التفاعلية بين سلوك المدير التنفيذي وحوكمة الشركات، إلى علاقة سلبية، مما يشير إلى أن وجود آليات حوكمة الشركات مع وجود نرجسية مدير تنفيذي وملكيته لأسهم الشركة، قيد من نرجسية المدير في تحسين صورته على حساب أصحاب المصالح في الشركة، ويؤكد الدور الرقابي لحوكمة الشركات في مواجهة دوافع المديرين لإدارة الأرباح، كما يشير تحول العلاقة بين ملكية المدير لأسهم الشركة وإدارة الأرباح من علاقة إيجابية - في النماذج قبل إدخال المتغيرات التفاعلية- إلى علاقة سلبية بعد إدخال المتغيرات التفاعلية، إلى أن وجود آليات حوكمة الشركات في الشركات التي بها دوافع الملكية الإدارية لإدارة الأرباح، لتحقيق مكاسب في الأجل القصير، من شأنها أن تجعل الملكية الإدارية تأتي من الهدف المرجو منها، وهي الحفاظ على مصالح المساهمين، بمشاركة الملكية، بدلا من استخدام هذه الأداة انتهازياً لتحقيق منفعة خاصة للإدارة على حساب المساهمين.

وتشير نتائج الاختبار الإضافي مجتمعة، إلى الدور الهام الذي تقوم به آليات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، عدد المديرين غير التنفيذيين) في تعديل سلوك المديرين المديرين التنفيذيين الناتج من النرجسية أو الملكية الإدارية لأسهم الشركة في علاقته بإدارة الأرباح، وتقوى هذه النتائج مما تم التوصل إليه في تحليل نموذج الانحدار الثالث، وتؤكد على قبول الفرض الثاني للدراسة.

٥/٧ - النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

١/٥/٧ نتائج البحث

تتميز الدراسة بأنها الدراسة الأولى في المملكة العربية السعودية التي تناولت دور سلوك المدير التنفيذي في ممارسة إدارة الأرباح والدور المعدل لحوكمة الشركات في هذه العلاقة، كما تتميز الدراسة بأنها طبقت على مختلف الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية التي توافرت بها البيانات المطلوبة للدراسة، كذلك تتميز بعدم وجود دراسات عربية تناولت تأثير سلوك المدير التنفيذي النرجسي على إدارة الأرباح وندرة الدراسات الأجنبية حول موضوع النرجسية وهو متغير من المتغيرات الموجودة في الدراسة، كما تميزت الدراسة بوجود متغير معدل للعلاقة بين سلوك المدير التنفيذي وإدارة الأرباح وهو متغير الحوكمة، حيث يوجد دراسات عربية وأجنبية تناولت دور الحوكمة كمتغير مستقل في الحد من إدارة الأرباح، إلا أن هذه الدراسة أخذت سلوك المدير التنفيذي كمتغير مستقل، لأنه يلعب دور كبير في الاتجاه نحو إدارة الأرباح، وفقاً لوجهة نظر الدراسة، حيث أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين نرجسية المدير التنفيذي وبين إدارة الأرباح، واستخدمت الدراسة حوكمة الشركات كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة، وكما أوضحت نتائج الدراسة، أن حوكمة الشركات خفضت من الأثر السلبي لسلوك المدير التنفيذي -بصفة خاصة المتعلقة بنرجسية المدير التنفيذي- على ممارسة السلوك الانتهازي بإدارة الأرباح التي تحقق منافع المدير التنفيذي الشخصية على حساب مصلحة المساهمين بصفة خاصة، وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة بصفة عامة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

*النتائج الوصفية للدراسة

١. تم تصنيف الشركات المساهمة والمدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) إلى شركات ممارسة لإدارة الأرباح، وشركات غير ممارسة لإدارة الأرباح ، وذلك باستخدام نسبة ميلر كمقياس لإدارة الأرباح، وكانت النتيجة أن جميع الشركات محل الدراسة يوجد بها إدارة الأرباح.

٢. بلغ حجم مجلس الإدارة ما بين (٧) أعضاء كأقل قيمة و(١١) عضواً كأعلى قيمة لحجم مجلس الإدارة ، حيث نصت اللوائح ألا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ١١ عضواً (نص المادة الثانية عشرة من لائحة حوكمة الشركات).

٣. ثبات قيمة كل من لجنة المراجعة وازدواجية دور المدير التنفيذي، حيث نصت اللوائح على وجود لجنة مراجعة، ومنعت ازدواجية دور المدير التنفيذي، وتلك النتيجة تشير إلى التزام الشركات المدرجة في سوق المال السعودي باللوائح حوكمة الشركات.

٤. أن أعلى قيمة لمديونية الشركات المساهمة بلغت (٠.٨٥)، وهي عائدة لشركة يوجد بها إدارة الأرباح، بينما بلغت أدنى قيمة (٠.٠١)، وهي تعود أيضاً لشركة يوجد بها إدارة الأرباح

٥. أن الارتباط بين متغيرات الدراسة ضعيفة، حيث لا تتعدى أعلى قيمة ارتباط (٠.٥٣)، وبما أن العديد من الباحثين يرون وجود مشكلة في الارتباط الخطي للمتغيرات عندما تتجاوز نسبة الارتباط (٠.٧٥) فيمكن القول هنا بأن المتغيرات المستقلة لا تعاني من مشكلة التداخل أو الازدواج الخطي في نماذج الدراسة.

*نتائج الإحصاء الاستدلالي

١. توجد علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين نرجسية المدير التنفيذي وإدارة الأرباح ، ومن ثم قبول الفرض الأول/أ H_{1a} .

٢. لم يتضح وجود علاقة معنوية بين ملكية المدير التنفيذي لأسهم الشركة وإدارة الأرباح، ومن ثم رفض الفرض الأول/ب H_{1b}

٣. توجد علاقة إيجابية معنوية بين النرجسية وإدارة الأرباح، إلا أنه عند دخول الحوكمة كمتغير معدل للعلاقة محل الدراسة، أصبحت العلاقة بين النرجسية وإدارة الأرباح غير

معنوية، مما يشير إلى الدور الهام لحوكمة الشركات في تقبيل قدرة المديرين على إدارة الأرباح، ومن ثم قبول الفرض الثاني H₂.

تتشابه الدراسة الحالية مع دراسة (Perez,2017) بأدوات القياس المستخدمة لقياس نرجسية المدير التنفيذي، حيث استخدمت الدراسة صورة المدير التنفيذي والخطاب للمدير التنفيذي. كما تتفق نتائج الدراسة مع الدراسات السابقة (Alexander, 210; Spalding,2010; O'Reilly III et al., 2014; O'Reilly et al.,2017; Perez,2017; Capalbo et al., 2018) التي وجدت علاقة طردية بين نرجسية المدير التنفيذي وإدارة الأرباح. وتختلف الدراسة مع الدراسات السابقة فيما يتعلق بأثر ملكية المدير التنفيذي لأسهم في الشركة على إدارة الأرباح، حيث توصلت دراسة- Armstrong (Warfiel, Cheng,2005; Jayaraman & Milbourn, 2015), بأنه يوجد علاقة طردية بين ملكية المدير التنفيذي لأسهم في الشركة وإدارة الأرباح، بينما لم تجد الدراسة الحالية دليل على مثل هذه العلاقة، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين ملكية المدير التنفيذي لأسهم في الشركة وإدارة الأرباح، وتفسر الدراسة هذه النتيجة، بتحديد لائحة حوكمة الشركات السعودية لحد أقصى لملكية المدير التنفيذي لأسهم في الشركة، بحيث تأتي بالعرض المرجو منها وهي أن تكون دافع لأن يتبع المدير السياسات التي تؤدي إلى مصلحة المساهمين، ولا تكون حافزا عكسيا للاضرار بمصالح المساهمين، وترى الدراسة وجود حد أقصى منصوص عليه في اللوائح الرقابية في المملكة، أحد نواحي حوكمة الشركات القوية الهامة في المملكة.

٢/٥/٧ توصيات البحث

من خلال نتائج البحث التي تم التوصل إليها يوصي الباحثون بالآتي:

١. ضرورة تفعيل دور الحوكمة والتأكد بضرورة الالتزام بها ومراقبة تطبيقها، حيث توصلت النتائج إلى أن إدارة الأرباح تعد ظاهرة تمارس من قبل المديرين التنفيذيين وهذا أمر خطير يدل على ضعف الرقابة على تصرفات المديرين التنفيذيين، وأنه يمكن لحوكمة الشركات القوية تقبيل التصرفات الانتهازية للمدير التنفيذي .
٢. ضرورة بذل العناية المهنية اللازمة من قبل مراقبي الحسابات وعدم التغاضي عن أي أدلة تثبت قيام المديرين التنفيذيين بممارسة إدارة الأرباح والإبلاغ عنها.
٣. ينبغي على الهيئات المختصة أن تقوم بمراقبة نسبة ملكية المديرين التنفيذيين للأسهم.

٤. وأخيراً توصي الدراسة بتخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة وذلك بسبب أنه كلما انخفض حجم مجلس الإدارة انخفضت قدرة الإدارة على إدارة الأرباح، وتعديل نسبة المديرين غير التنفيذيين في مجلس الإدارة وذلك بسبب أنه كلما زادت نسبة المديرين غير التنفيذيين انخفضت إدارة الأرباح.

٣/٥/٧ مجالات البحث المستقبلية

يمكن أن يؤدي هذا البحث الى مجالات بحث مقترحة فيما بعد باتباع الخط الحالي للدراسة بإجراء المزيد من الدراسات و البحوث حول أثر نرجسية المديرين التنفيذيين على إدارة التدفقات النقدية، والأثر على مقدرة الشركة على الاستمرار، كما يمكن إجراء أبحاث امستقبلية بإدخال متغيرات أخرى لم تتناولها الدراسة، مثل أثر خبره المديرين، ومستوى التعليم على إدارة الأرباح.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- أحمد، مزمل عوض طه. (٢٠١٦). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح -دراسة ميدانية، مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين، العدد ١٩، المجلد ٥.
- البارودي، شريف. (٢٠٠٢). تحليل أساليب التأثير على النتائج والمراكز المالية وأثرها على جودة المعلومات بالقوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الأول.
- البسام، بسام بن عبدالله. (٢٠١٤). الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، المجلد ٢١، العدد ٦٨، ص ١٧٥-٢٠٠.
- التميمي، عباس حميد يحي؛ الساعدي حكيم حمود فليح. (٢٠١٥). إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها. بغداد: دار غيداء.
- الجهماني، عمر. (٢٠٠١). سلوك تمهيد الدخل في الأردن دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد ١، ص ١٠٤-١٤٢.
- الحيان، عبدالله مسفر. (٢٠١٠). حوكمة الشركات، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد ٢٢، ص ٣٩٧-٤٥٩.

- الدبل، رندة. (٢٠١٦). **تقييم الشركات العائلية**، الأردن: دار اليازوري.
- السرطاوي، عبد المطلب؛ حمدان، علام؛ مشتهي، صبري؛ أبو عجيلة، عماد. (٢٠١٣). **مجلة جامعة نجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)**، العدد ٤، مجلد ٢٧.
- السلطان، أحمد بن محمد؛ البسام، وليد بن محمد. (٢٠١٦). **حوكمة الشركات وتركز الملكية وأثرها على إدارة الأرباح في الأسواق الناشئة**: حالة الشركات المساهمة السعودية. **مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية: جامعة القصيم - كلية الاقتصاد والإدارة**، مج ١٠، ع ١، ص ١-٤٨.
- الشبيب، رنده صالح؛ العديم، خالد رشيد. (٢٠١٩). **مدى أخلاقية إدارة الأرباح: دراسة استطلاعية**، *Global Journal of Economics and Business*, Vol. 6, No. 1 pp. 62- 80.
- العامري، صالح مهدي محسن؛ الغالبي، طاهر محسن منصور. (٢٠١٤). **الإدارة والأعمال**. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- العلي، منهل مجيد احمد، والليلة، تغريد سالم. (٢٠٠٧). **استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقا لمعايير التدقيق الدولية، مجلة تنمية الرافدين**، مجلد ٨٧، العدد ٢٩.
- الغامدي، نوف عبد العزيز. (٢٠١٨). **حوكمة المستقبل**، صحيفة مال الاقتصادية.
- الفار، عبد المجيد الطيب. (٢٠١٠). **إدارة الأرباح**، الأردن: دار جليس الزمان للنشر والتوزيع.
- الفضل، مؤيد محمد علي. (٢٠١٥). **حوكمة الشركات ودورها في الحد من إدارة الأرباح: دراسة اختبارية لحالة العراق. مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد ١٧، العدد ٣، ص ١٩٢-٢٢١.
- الكبيجي، مجدي وائل. (٢٠١٩). **دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية، المجلة العربية للإدارة**، المجلد ٣٩، العدد ٢.
- الكرداوي، مصطفى محمد. (٢٠١٥). **أثر نرجسية المديرين على تبني مرؤوسيهم للسلوكيات المعوقة للإنتاج: دراسة لدور بعض المتغيرات الوسيطة**، **مجلة العلوم الإدارية**، المجلد ٢٢، العدد ٣، ص ٣٤٩-٣٨٧.

- الهباش، مريع سعد. (٢٠١٢). دوافع إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية، مجلة المحاسبة، المجلد ١٧، العدد ٥٥.
- الهباش، مريع سعد. (٢٠١٢). دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث المحاسبية، المجلد ١١، العدد ١.
- الهباش، مريع سعد؛ الغامدي سالم. (٢٠١٣). A Perception of Earnings Management Techniques in Saudi Public Firms، مجلة البحوث المحاسبية، الجمعية السعودية للمحاسبة، المجلد ١٢، العدد ٢.
- الهباش، مريع سعد. (٢٠١٥). فعالية لجان المراجعة الداخلية في التأثير على جودة مراجعة الحسابات في الشركة السعودية المساهمة، مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القصيم، كلية الاقتصاد والادارة، المجلد ٨، العدد ٢، ص ٤١-٦٠.
- النقود، سوزي فاروق. (٢٠١٢). قواعد حوكمة الشركات و إنعكاساتها على ممارسات إدارة الأرباح. مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد - كلية التجارة، العدد ١، ص ١٨٧-٢١٢.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين. (٢٠٠٧). إصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكد وقواعد أخلاقيات المهنة. نيويورك.
- حماد، طارق عبد العال. (٢٠٠٥). حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف). مصر: الدار الجامعية.
- حمادة، رشا. (٢٠١٠). دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد ٢، المجلد ٢٦.
- سليمان، مجدي عبد الفتاح. (٢٠١٤). أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات على مهنة المحاسبة والكشف المبكر عن الانحراف والفساد المالي، المؤتمر العربي السنوي العام الأول (واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح)، العراق.
- سليمان، محمد مصطفى (٢٠٠٦). حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري - دراسة مقارنة، مصر: الدار الجامعية.

- شاهين، علي عبدالله. (٢٠١١). إدارة الأرباح ومخاطرها في البيئة المصرفية دراسة تحليلية تطبيقية على المصارف الوطنية الفلسطينية. **مجلة الجامعة الخليجية - قسم العلوم الإدارية و المالية**.
- شرقي، مهدي (٢٠١٥). مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة. **المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة غرداية، الجزائر، العدد ١، ص ١٣٥**.
- جريرة، طلال سليمان؛ البشتاوي، سليمان حسين سليمان؛ الحياصات، حمدان محمد. (٢٠١٥). أثر الآليات المحاسبية للحكومة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية- من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدققي الحسابات الخارجيين، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١١، العدد ٢**.
- عبد، أحمد راهي. (٢٠١٤). أثر تمهيد الدخل على العوائد غير العادية للأسهم، **مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٣، المجلد ١٦**.
- عبد، سوزان رسمي؛ عطوة، روان حكم. (٢٠١٩). دور العوامل المرتبطة بجودة التدقيق الخارجي والحاكمية المؤسسية في الحد من إدارة الأرباح، **المجلة الاردنية في إدارة الأعمال، العدد ١، المجلد ١٥**.
- عثمان، عبد الرزاق محمد؛ علي، أسامه عبد المنعم. (٢٠١٥). نظام الحاكمة المؤسسية الحل السليم للأطراف المتعارضة في ظل نظريه الوكالة. **مجلة الإدارة والإقتصاد، العدد (١٠٢)، ص ٢٦٠-٢٧٥**.
- علي، عباس فاضل. (٢٠١٩). إدارة الأرباح في المصارف الخاصة واثرها على القيمة السوقية، **مجلة المثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية، المجلد ٩، العدد ٢**.
- غنيم، محمود رجب يس. (٢٠١٤). دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي: دليل ميداني من البيئة السعودية، **مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا - كلية التجارة، العدد ٢، ص ٢١-٧٦**.
- كساب، ياسر السيد. (٢٠١١). أثر صدور لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية على جودة عملية المراجعة: دراسة نظرية وميدانية، **مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا. كلية التجارة، العدد ١، ص ٧٣-١٢٠**.
- كسار، فراس مروان؛ أومري، خالد محمد. (٢٠١٨). أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة وشركات التأمين المدرجة في

- كيموش، بلال؛ بوسنة، حمزه. (٢٠١٦). إدارة الأرباح المحاسبية من خلال المستحقات الإختيارية (دراسة استكشافية للشركات المدرجة في بورصة الجزائر، مجلة العلوم الادارية، المجلد ٤٣، العدد ١.

- لائحة حوكمة الشركات، هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية، < cma.org.sa >
- مبارك، الرفاعي إبراهيم. (٢٠١١). جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد ٢٢، العدد ٢، ص ١٦٩_٢٠١.

- محسن، حسين جليل. (٢٠١٦). تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي - بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد ٩٣، المجلد ٢٢، ص ٤٨٤-٥٠٦.

- محمد، أمال إبراهيم. (٢٠١١). دور لجان المرجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد ١، المجلد ١.

- محمد، عمر أحمد. (٢٠١٣). دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيايل في الشركات المساهمة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (٢٩) العدد (٢).

- مطر، محمد. (٢٠١٠). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأردن: دار وائل للنشر.

- موسى، أنعام لفته؛ جاسم، أحمد لطيف. (٢٠١٦). الغرور وعلاقته باضطراب الشخصية النرجسية. مجلة الاستاذ، العدد ٢٦١، المجلد ٢، ص ١٥٩_١٨٩.

- يوسف، علي. (٢٠١٢). أثر استقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية : لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية : دراسة تطبيقية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: جامعة دمشق، المجلد (٢٨)، ع ٢، ص ٢٢٣_٢٥٤.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Abed, S, Suwaidan, M. (2012) .Governance and earnings management, **International Business Research**. vol,(5), Iss: (1), pp.216-225.
- Alexander, D. (2010). **The Impact of Three Board Characteristics, Moderated by CEO Attributes on Earnings Management**. Phd Thesis, Nova Southeastern University,
- Al-Thuneibat, A., Al-Angari, H. and Al-Saad, S. .(2016). The effect of corporate governance mechanisms on earnings management, **Review of International Business and Strategy**, Vol. 26 No. 1, pp. 2-32.
- American Psychiatric Association (APA) (2013), **Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders (DSM-5®)**, APA, Arlington.
- Armstrong.S.C, Jagolinzer.D.A, Larcker.F.D.(2010). Chief Executive Officer Equity Incentives and Accounting Irregularities. **Journal of Accounting Research**. May 2010, Vol. (48), Iss: (2), pp. 225-271.
- Azzuz, A.; Khamis, B. (2016). The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan. **Jordan Journal of Business Administration**, Vol. (12), No. 1), pp. 187-207.
- Aya , A. & Sunder, S.(2003), Are unmanaged earnings always better for shareholders? , **Accounting Horizons**, Vol.(17), Iss: (2), pp.111-126.
- Belkaoui, A.R, (2004), **Accounting Theory**, 5th Edition, Thomson.
- Beneish.D.B. (2001), earnings management: a perspective, **Managerial Finance**, Vol. 27 Issue: 12, pp.3-17
- Beneis .k.; Brozovsky. j. A. (2002). **Ethical of management earnings**, working paper, Virginia polytechnic Institute and state University.

- Braun, S.; Kempenaers, C.; Linkowski, P. & Loas, G. (2016) French Adaptation of the Narcissistic Personality Inventory in a Belgian French-Speaking Sample. **Frontiers Psychol.** 7:1980.
- Butcher, J., Mineka, S. & Hooley, J.M. (2008). **Abnormal Psychology** .USA: Pearson Education
- Cadbury Committee .(1992). **Report of the Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance**. London ,Gee and Co. ltd,pp. 30.
- Campbell, K. W. & Foster, J. D. (2007). The Narcissistic Self: Background, an Extended Agency Model, and Ongoing Controversies. In C. Sedikides, & S. Spencer (Eds.), **The Self** (pp. 115-138). New York: Psychology Press.
- Campbell. K. W, Hoffman. J, Campbell. M , Marchisio.G.(2011). Narcissism in Organizational Contexts. **Human Resource Management Review** 21(4)pp.268–284.
- Capalbo.F , Frino.A , Lim.M. Y, Mollica.V, Palumbo.R. (2018). The Impact of CEO Narcissism on Earnings Management . **Journal of accounting, finance and business studies**, Vol. (54), Iss: (2), pp. 210-226.
- Chatterjee, A. and D. C. Hambrick (2007), ‘It’s All About Me: Narcissistic Chief Executive Officers and Their Effects on Company Strategy and Performance, **Administrative Science Quarterly**, Vol. (52), pp. 351–86.
- Chen, H., Chen, J., Lobo, G., and Wang, Y. (2011). Effects of Audit Quality on Earnings Management and Cost of Equity Capital: Evidence from China. **Contemporary Accounting Research**, 28 (3).pp. 892-925.
- Cheng,Q. & Warfield,T. (2005). Equity Incentives and Earnings Management. **Accounting Review**. 80, (2), pp.441-476.
- Copeland, R. (1968). Income smoothing. **Journal of Accounting Research**, 6, pp.101-116.

- Duchon . D , Drake. B. (2009). Organizational Narcissism and Virtuous Behavior. **Journal of Business Ethics**, 85(3),pp.301-308 .
- Dechow, P., Schrand, C., (2004). **Earnings quality**. The Research Foundation of CFA Institute.
- Derksen , J. (1995). **Personality Disorders: Clinical and Social Perspectives: Assessment and treatment Based on DSM-IV and ICD-10**. Chichester: John Wiley & Sons.
- Fung,S.Y.K & Goodwin,J.(2013).Short -term debt maturity and accruals-based earnings management.**Journal of Contemporary Accounting & Economics**, Vo.9 , No.1 , pp. 67-82.
- Gaa. J. Dunmmore, p. (2007) . **The Ethies of Earning Management** . Chartered Accounting Journal.
- García.S.L, & Barbadillo .R.E, Pérez.O.M. (2012). Audit committee and internal audit and the quality of earnings: empirical evidence from Spanish companies. **Journal of Management & Governance**, vol. (16), Iss:(2), pp.305-331.
- Ghazali,A.W. ,Shafie,N.A. & Sanusi,Z.M.(2015). Earnings management: An analysis of opportunistic behavior,monitoring mechanism and financial distress.**Procedia Econimics and Finance**,- Vol.28, pp.190-201
- Healy, P. M. & James M. Wahlen (1999). A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting. **Accounting Horizons**, Vol. 13, No. 4, pp. 365-383
- Illescas, M.; Zebedee.A.; Zhou, L. (2018). Hear Me Write: Does CEO Narcissism Affect Disclosure?. **Journal of Business Ethics**. <https://doi.org/10.1007/s10551-018-3796-3>
- Jayaraman. S. & Milbourn, T. (2015). CEO Equity Incentives and Financial Misreporting: The Role of Auditor Expertise.**The Accounting Review**, Vol. 90, No. 1, pp. 321-350
- Kamarudina, K. Ismail, W. Samsuddin, M. (2012). The Influence of CEO Duality on the Relationship between Audit Committee Inde-

- pendence and Earnings Quality, **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, 65 (919).
- Kets de Vries, M. F., & Miller, D. (1985). Narcissism and leadership: An object relations perspective. **Human Relations**, 38(6), pp.583-601.
 - Krause, R.; Semadeni, M.; Cannella, A. (2013). CEO Duality: A Review and Research Agenda. **Journal of Management** , Vol. 40 No. 1, pp.256–286.
 - Liu, J., Harris, K., & Omar, N. (2013). Board committees and earnings management. **Corporate Board: role, duties and composition**, 9(1),pp. 6-17
 - Lobo, G. & Zhou, J. (2006). Do conservatism in financial reporting increase after Sarbanes-Oxley Act? Initial evidence. **Accounting Horizons**, vol.20.
 - Mckee .T. (2005), **Earnings Management: an executive perspective**, Mason ,O.H, Thomson .
 - Miller,j.(2009). The development of the miller ratio (MR):a tool to detect for the possibility of earnings management(MR), **Journal of business & economics research**. Vol 7.No1. pp. 79-90.
 - Morf, C. C., & Rhodewalt, F. (2001). Unraveling the Paradoxes of Narcissism: A Dynamic Self-Regulatory Processing Model. **Psychological Inquiry**, 12. pp.177-196.
 - Olsen, K. J., Dworkis, K. K., & Young, S. M. (2014). CEO narcissism and accounting: A picture of profits. **Journal of Management Accounting Research**, 26(2), pp.243–267.
 - Olsen, K. J., & Stekelberg, J. (2016). CEO narcissism and corporate tax sheltering. **The Journal of the American Taxation Association**, 38(1), pp.1–22.
 - O'Reilly .A.C, Doerrb.B, Chatmanb.A.J.(2017). “See You in Court”: How CEO narcissism increases firms' vulnerability to lawsuits. **The Leadership Quarterly**. Vol. (29), Iss:(3), pp. 365-378.

- O'Reilly III, C. A., Doerr.B , Caldwell .D. F., and Chatman.J.A (2014), Narcissistic CEOs and Executive Compensation. **The Leadership Quarterly**, Vol. (18), pp. 176–94.
- Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) .(2004). **Principles of Corporate Governance** (Introduction) .www.oecdorg
- Parfet.U.W (2000) Accounting Subjectivity and Earnings Management: A Preparer Perspective. **Accounting Horizons**, Vol. 14, No. 4, pp. 481-488.
- Perez, R .(2017). **Individual Executive Characteristics and Firm Performance: Evidence from CEO Narcissism**, PhD thesis, Oregon University.
- Rahman.M, Moniruzzaman.M, Sharif.J. (2012). Techniques, Motives and Controls of Earnings Management, **International Journal of Information Technology and Business Management** Vol.(11), No.1,pp.22-33.
- Raigopal. S, Graham. J. (2005), The economic implications of corporates financial reporting, **Journal of Accounting and Economics**, vol. (40), Iss: (1-3), pp.3-37.
- Reitenga, A. & Tearny, M. (2003) Mandatory CEO retirements, discretionary accruals and corporate governance mechanisms, **Journal of Accounting, Auditing and finance**, vol. (18), Iss: (2), pp. 255-280.
- Resick, Christian J., Whitman, Daniel S., Weingarden, Steven M, & Hiller, N. J. (2009). The bright-side and the dark-side of CEO personality: Examining core self-evaluations, narcissism, transformational leadership, and strategic influence. **Journal of Applied Psychology**, Vol.(94), No. 6, pp.1365–1381.
- Revsine, L.(1991). The Selective Financial Misrepresentation Hypothesis'. **Accounting Horizons**, pp. 16–27.

- Robins.R, Beer.S.J.(2001). Positive Illusions About the Self: Short-Term Benefits and Long-Term Costs. **Journal of Personality and Social Psychology**, 80(2), pp.340-52.
- Sarbanes, P. and Oxley ,M. (2002), **Sarbanes-Oxley Act of 2002**, A Congress, Washington DC.
- Salihi ,A. Kamardin,H.(2015). The Relationship between CEO Dualities, Directors' independence and Discretionary Accruals in the Nigerian Industrial Goods Companies, **European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research**, Vol.3, No.12, pp.1-16.
- Scott. B ,Jacobson and M. K. pitman . (2005), **Auditors and Earnings Management**, Available From: www.nyssscpa.org/cpa-journal/2005/0802/features/of_085002.htm..
- Spalding.A.(2010). Corporate governance response to an indication of possible fraud within the organization. **Journal of Legal Issues and Cases in Business**, pp.1-9.
- Utama.s, Siregar .s.v.(2008).Type of earnings management and the effect of ownership structure, firm size, and corporate-governance practices: Evidence from Indonesia. **The International Journal of Accounting**, 2008, Vol. (43), iss: (1),pp. 1-27.
- Zouari ,Z. Lakhal,F. Nekhili,M.(2015). Do CEO characteristics affect earnings management? Evidence from France. **International Journal of Innovation and Applied Studies**, Vol. 12 No. 4 Sep. 2015, pp. 801-819.